التقرير السنوي 2004

تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

التقرير السنوي 2004

تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

IFAD

معلومات عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، أنيطت به مهمة استئصال الفقر الريفي في البلدان النامية. ويعيش خمسة وسبعون في المائة من أفقر سكان العالم، أي 800 مليون من النساء والأطفال والرجال، في المناطق الريفية ويعتمدون في سبل معيشتهم على الزراعة والأنشطة المرتبطة بها.

الإطار الاستراتيجي للصندوق 2002-2006

تسترشد أنشطة الصندوق بالإطار الاستراتيجي للصندوق 2002-2006: تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للإطار الاستراتيجي في:

- تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم
- تحسين إمكانات الحصول المتكافئ على الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجيا
- تعزيز إمكانات حصول الفقراء على الخدمات المالية ووصولهم إلى الأسواق

وروعيت تلك المبادئ والأهداف في كل ما اتخذه الصندوق من قرارات في عام 2004 بشأن الاستراتيجيات الإقليمية والقطرية والمواضيعية، واستراتيجيات الحد من الفقر، وحوار السياسات والشركاء في التنمية. وكما جاء في الإطار الاستراتيجي، فإن الصندوق ملتزم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة هدف تخفيض نسبة من يعانون الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2015.

العمل من خلال الشراكات للقضاء على الفقر الريفي

يعمل الصندوق مع الحكومات، من خلال المنح والقروض التيسيرية، والتيسيرية للغاية من أجل تجهيز وتمويل البرامج والمشروعات التي تمكن فقراء الريف من التغلب على الفقر بأنفسهم.

ويجري تنفيذ 192 برنامجا ومشروعا بدعم من الصندوق للقضاء على الفقر الريفي بما مجموعه 6.1 مليار دولار أمريكي. واستثمر الصندوق زهاء 2.8 مليار دولار أمريكي في تلك الأنشطة. وسوف تساعد تلك البرامج والمشروعات، عندما يكتمل تنفيذها، ما يربو على 100 مليون رجل وامرأة من فقراء الريف على النهوض بمستوى حياتهم وحياة أسرهم. واستثمر الصندوق منذ أن بدأ عملياته في عام 1978 أكثر من 8.5 مليار دولار أمريكي في 676 مشروعا وبرنامجا استفاد منها أكثر من 250 مليون شخص من فقراء الريف.

بيد أن ذلك لا يمثل سوى جزء فقط من مجموع الاستثمار في مشروعات الصندوق وبرامجه. وخلال السنوات الـ 26 الماضية، ساهم الشركاء كذلك بما قيمته 15.2 مليار دولار أمريكي في التمويل المشترك. وساهمت الحكومات ومصادر التمويل الأخرى في البلدان المتلقية بنحو 8.4 مليار دولار أمريكي، بينما ساهمت جهات التمويل المشتركة الخارجية، بما فيها الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، بما قيمته 6.8 مليار دولار أمريكي. ويمثل ذلك ما مجموعه 23.7 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات، ويعني أن الصندوق استطاع أن يعبئ دولارين تقريبا من الموارد الإضافية في مقابل كل دولار استثمره الصندوق.

ولا يعالج الصندوق الفقر بوصفه جهة إقراض فحسب، بل وكذلك باعتباره مدافعا عن فقراء الريف. وتوفر قاعدته المتعددة الأطراف منطلقا عالميا طبيعيا لمناقشة قضايا السياسات المهمة التي تؤثر على حياة فقراء الريف، فضلا عن لفت الانتباه إلى الأهمية المحورية للتنمية الريفية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

والعضوية في الصندوق مفتوحة أمام أي دولة عضو في الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومجلس المحافظين هو السلطة العليا لاتخاذ القرارات ويضم في عضويته 163 دولة يمثل كلا منها محافظ ومحافظ مناوب. ويجتمع المجلس مرة واحدة سنويا. ويتألف المجلس التنفيذي الذي تقع عليه مسؤولية الإشراف على العمليات العامة للصندوق واعتماد القروض والمنح، من 18 عضوا و18 عضوا مناوبا. ورئيس الصندوق الذي يشغل هذا المنصب لمدة أربع سنوات (قابلة للتجديد مرة واحدة) هو المسؤول التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي للصندوق. والرئيس الحالي للصندوق هو السيد لينارت بوغه الذي أعيد انتخابه في مطلع عام 2005 لفترة ثانية مدتها أربع سنوات.

الصندوق في لمحة سريعة 1978-2004[أ]

الجدول 1

		1993-1978	1994	1995
الأنشطة التشغيلية [ب][ج]				
القروض المعتمدة				
عدد المشروعات والبرامج		369	28	33
قيمة القروض	بملايين الدولارات الأمريكية	4116.6	349.3	391.7
المنح المعتمدة				
العدد		430	71	132
القيمة[د]	بملايين الدولارات الأمريكية	191.2	16.8	23.6
مجموع العمليات الممولة من قروض ومنح الصندوق[ب]	بملايين الدولارات الأمريكية	**4 307.8**	**366.1**	**415.3**
التمويل المشترك	بملايين الدولارات الأمريكية	4 334.9	122.4	261.4
المتعدد الأطراف		3 551.7	91.3	215.8
الثنائي		754.0	30.5	45.7
المنظمات غير الحكومية		12.2	0.6	0.0
مصادر التمويل الأخرى [هـ]		17.0	0.0	0.0
المساهمات المحلية	بملايين الدولارات الأمريكية	5 352.8	184.4	262.7
مجموع تكلفة المشروعات والبرامج[و]	بملايين الدولارات الأمريكية	**13 830.2**	**656.0**	**915.9**
المشروعات والبرامج				
عدد المشروعات والبرامج الجاري تنفيذها		157	168	186
عدد المشروعات والبرامج المنجزة		179	14	13
عدد المشروعات والبرامج المدرجة في ذخيرة المشروعات		127	131	107
عدد المشروعات والبرامج المعتمدة التي تعود مبادرتها إلى الصندوق		267	25	28
عدد الجهات المقترضة المتلقية		101	104	107
مصروفات القروض	بملايين الدولارات الأمريكية		163.0	164.9
مدفوعات سداد القروض	بملايين الدولارات الأمريكية		89.1	110.0
الاحتياطي العام				
– في نهاية الفترة	بملايين الدولارات الأمريكية		95.0	95.0
الأعضاء والإدارة				
الدول الأعضاء– في نهاية الفترة			157	158
الموظفون الفنيون– في نهاية الفترة[ز]			107	111
النفقات التشغيلية [ح]	بملايين الدولارات الأمريكية		47.7	49.7
اعتماد استحقاقات التأمين الطبي لما بعد انتهاء الخدمة	بملايين الدولارات الأمريكية			

(أ) تعين قروض الصندوق بحقوق السحب الخاصة، وهي وحدة الحساب التي حددها صندوق النقد الدولي. على أنه، تيسيرا على القراء، تعرض الجداول أرقام الإقراض بمعادلاتها من الدولارات الأمريكية المحولة وقت اعتماد القرض. وترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

(ب) المبالغ الواردة في تقارير رئيس الصندوق عند اعتمادها. ولا تشمل مبالغ المشروعات والبرامج المنح المقدمة لعناصر المنح، ويستبعد منها المشروعات والبرامج الملغاة بالكامل. ولا تشمل اعتماد تمويل تجهيز البرامج.

(ج) تشمل أرقام الفترة 1995-1986 البرنامج الخاص من أجل البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر.

(د) تشمل جميع فئات المنح.

(هـ) تشمل التمويل في إطار السلة أو من خلال ترتيبات التمويل الأخرى، أو التمويل من موارد القطاع الخاص، أو التمويل الذي قد لا يتم تأكيده وقت موافقة المجلس التنفيذي.

(و) تشمل المنح المقدمة لعناصر المشروعات، ولكنها لا تشمل منح المساعدة التقنية غير المرتبطة بالمشروعات والبرامج.

(ز) الوظائف المعتمدة (باستثناء منصبي الرئيس ونائب الرئيس). وخلال عام 2004، أعيد تصنيف 11 وظيفة من فئة الخدمة العامة إلى الفئة الفنية.

(ح) تتعلق نفقات التشغيل بالميزانية الإدارية فقط.

(ط) نظرا لتغيير طريقة التخصيص الاكتواري، فقد انخفض إجمالي استحقاقات التأمين الطبي لما بعد انتهاء الخدمة في 2004، وتحقق مكسب محاسبي قدره 12.3 مليون دولار أمريكي. قد أعيدت هذه الموارد إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من الصناديق الائتمانية ذات الصلة وسوف تستخدم في الأغراض التشغيلية العادية.

2004-1978	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
676	25	25	24	24	27	30	29	30	32
8481.8	433.4	403.6	353.2	391.6	409.0	432.7	407.9	397.7	395.1
1805	87	70	85	106	120	124	110	258	212
496.3	33.3	20.3	23.9	30.8	32.8	29.6	30.2	35.4	28.3
8 978.1	**466.7**	**424.0**	**377.1**	**422.4**	**441.8**	**462.3**	**438.1**	**433.1**	**423.4**
6 841.3	176.2	124.9	138.4	262.5	276.0	116.8	293.0	448.5	286.5
5 406.5	76.8	124.5	78.6	203.1	151.3	89.2	249.7	323.8	250.7
1 144.6	13.6	0.0	51.2	17.0	57.7	23.4	22.1	109.4	20.1
23.6	0.0	0.0	0.0	0.3	0.1	0.0	0.8	9.3	0.4
266.6	85.8	0.3	8.5	42.0	66.9	4.2	20.4	6.1	15.3
8 376.5	316.1	184.1	275.2	302.0	326.7	207.5	319.8	338.5	306.7
23 738.0	**928.6**	**712.5**	**769.8**	**956.4**	**1012.5**	**757.8**	**1021.5**	**1187.4**	**989.3**
	192	195	203	206	199	211	204	188	190
444	27	28	29	24	32	23	19	29	27
	47	54	56	54	60	68	89	94	98
540	25	24	24	23	25	28	24	21	26
115	115	115	115	115	115	115	114	113	111
4 595.8	313.7	285.8	263.4	291.3	269.8	270.7	273.7	228.2	219.7
1 379.7	171.7	140.1	126.8	128.0	132.9	133.2	123.4	115.6	110.7
	95.0	95.0	95.0	95.0	95.0	95.0	95.0	95.0	95.0
	163	163	162	162	161	161	161	160	158
	143	132	132	132	132	132	126	126	126
	57.0	49.1	40.3	49.9	47.1	52.9	52.2	50.5	50.7
	12.3[b]	4.3	7.9	4.3	4.3	2.6			

جدول المحتويات

2 ___ **معلومات عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**

10 ___ **تمهيد**

14 ___ **برنامج العمل لعام 2004**

16 ___ **أفريقيا الغربية والوسطى**

16 ___ عرض عام

16 ___ الاستراتيجية والأنشطة في عام 2004

18 ___ السياسات والشراكات

19 ___ إدارة الحوافظ – النقاط البارزة

19 ___ الأثر

20 ___ التعلم والتقاسم

20 ___ **أفريقيا الشرقية والجنوبية**

20 ___ عرض عام

21 ___ الاستراتيجية والأنشطة في 2004

22 ___ السياسات والشراكات

23 ___ إدارة الحوافظ – النقاط البارزة

24 ___ الأثر

24 ___ التعلم والتقاسم

24 ___ **آسيا والمحيط الهادي**

24 ___ عرض عام

25 ___ الاستراتيجية والأنشطة في عام 2004

27 ___ السياسات والشراكات

28 ___ إدارة الحوافظ – النقاط البارزة

28 ___ الأثر

28 ___ التعلم وتقاسم المعارف

29 ___ **أمريكا اللاتينية والكاريبي**

29 ___ عرض عام

29 ___ الاستراتيجية والأنشطة في عام 2004

31 ___ السياسات والشراكات

32 ___ إدارة الحوافظ – النقاط البارزة

32 ___ الأثر

32 ___ التعلم وتقاسم المعارف

33 ___ **الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً**

33 ___ عرض عام

33 ___ الاستراتيجية والأنشطة خلال عام 2004

35 ___ السياسات والشراكات

36 ___ إدارة الحوافظ – النقاط البارزة

36 ___ الأثر

36 ___ التعلم وتقاسم المعارف

37 ___ **الدعم التقني**
37 ___ ضمان الجودة
37 ___ **التعلم وتقاسم المعارف**
37 ___ المعلومات والاتصالات
38 ___ الموقع الإلكتروني للفقر الريفي
39 ___ حلقة عمل للشبكات الإقليمية
39 ___ زيارة مدراء المجلس التنفيذي الميدانية إلى الهند
39 ___ مذكرات التعلم
40 ___ مذكرات المشورة التقنية
40 ___ المجموعات المواضيعية
42 ___ حلقات تدارسية بشأن السياسات
42 ___ **أنشطة التقييم في الصندوق في عام 2004**
42 ___ لمحة عامة للتقرير السنوي الثاني عن نتائج وأثر عمليات الصندوق
43 ___ أنشطة مكتب التقييم
43 ___ برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2005
44 ___ أنشطة لجنة التقييم عام 2004
44 ___ التقييم الخارجي المستقل للصندوق

46 ___ **المبادرات الرئيسية التي قام بها الصندوق في عام 2004**
48 ___ **مبادرة الصندوق لتعميم الابتكار**
49 ___ **الحضور الميداني: تعزيز حضور الصندوق في البلدان التي يعمل بها**
49 ___ **نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء**
50 ___ **نظام قياس النتائج والأثر**
50 ___ **برنامج التغيير الاستراتيجي**

52 ___ **تعبئة الموارد في عام 2004**
54 ___ **المساهمات في تجديدات موارد الصندوق**
54 ___ **تمويل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون**
55 ___ **الأموال المتممة**

58 ___ **وضع السياسات والحوار بشأنها**
60 ___ **وضع السياسات**
60 ___ مهمة وضع سياسات الصندوق
61 ___ سياسة تمويل المنح
61 ___ وثيقة التجارة والتنمية الريفية
62 ___ **حوار السياسات**
62 ___ المشاركة المتجددة في عمليات استراتيجية الحد من الفقر
62 ___ **التفاعل مع المنتديات العالمية والإقليمية المعنية بالسياسات**
63 ___ لجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج
63 ___ مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي
63 ___ صندوق الأوبك للتنمية الدولية
64 ___ المنتدى الإنمائي الأفريقي الرابع

64 ___ الجزء الرفيع المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
64 ___ المؤتمر العالمي المعني بتوسيع نطاق عملية الحد من الفقر
65 ___ مشروع الألفية
65 ___ مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في إفريقيا – مؤتمر التجارة والاستثمار الآسيوي الأفريقي
65 ___ الاتحاد البرلماني الدولي
66 ___ الحلقة الدراسية لبلدان الشمال الأوروبي بشأن السياسات
66 ___ المحافل الأخرى في مجال السياسات

68 ___ **الشراكات**

70 ___ **الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة**
71 ___ **الائتلاف الدولي المعني بالأراضي**
73 ___ **الآلية العالمية**
74 ___ **تشجيع الابتكارات وشراكات البحوث: الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والمحفل العالمي للبحوث الزراعية**
75 ___ **الشراكات مع الوكالات الحكومية الدولية**
75 ___ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا
75 ___ متابعة المواءمة والتنسيق
76 ___ اللجنة الفرعية الزراعية التابعة للجنة المساعدات الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/شبكة الحد من الفقر
76 ___ **الشراكات مع منظمات المجتمع المدني ومع المنظمات غير الحكومية**
78 ___ **الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها**
78 ___ التحالف الدولي ضد الجوع
78 ___ يوم الأغذية العالمي

80 ___ **الجوانب التشغيلية**

82 ___ **إدارة حافظة المشروعات والبرامج**
82 ___ **المؤسسات المتعاونة والإشراف على المشروعات**
83 ___ **حافظة المشروعات والبرامج واتجاهات الإقراض**
86 ___ **الإقراض الإقليمي وأولوية الإقراض القطرية**
86 ___ **تخصيص القروض بحسب شروط الإقراض**
86 ___ **الصرف**
86 ___ **المشاركة في تمويل مشروعات الصندوق وبرامجه**

92 ___ **موجز المشروعات والبرامج والمنح 2004**

96 ___ **المشروعات والبرامج**
96 ___ إفريقيا الغربية والوسطى
99 ___ إفريقيا الشرقية والجنوبية
103 ___ آسيا والمحيط الهادي
107 ___ أمريكا اللاتينية والكاريبي
110 ___ الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية، والدول المستقلة حديثاً

114 ___ **المنح**

114 ___ منح الصندوق المقدمة لبرامج ومشروعات تنفذها مراكز تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

115 ___ منح الصندوق المقدمة لبرامج ومشروعات تنفذها مراكز لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

118 ___ **الجوانب المالية والمؤسسية**

120 ___ **تقدير تدابير الرقابة والمخاطر المؤسسية**

120 ___ **سياسة التسيير الرشيد ومكافحة الفساد**

120 ___ **تنفيذ وظيفة إدارة الأصول والخصوم وإقامة نظام جديد لإدارة النقدية**

121 ___ **المؤسسة والموظفون**

122 ___ **الهيكل التنظيمي**

123 ___ **العضوية والتمثيل**

124 ___ قائمة المحافظين والمحافظين المناوبين الممثلين للدول الأعضاء في الصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2004

131 ___ قائمة المدراء التنفيذيين

133 ___ **القوائم المالية الموحدة**

الجداول

4 ___ 1 - الصندوق في لمحة سريعة 1978-2004

57 ___ 2 - الأموال المتممة والمساهمات في التقييم الخارجي المستقل التي حصل عليها الصندوق في عام 2004

83 ___ 3 - حافظة المشروعات والبرامج الجارية بحسب الأقاليم

83 ___ 4 - المؤسسات المتعاونة المكلفة بإدارة القروض والإشراف على المشروعات والبرامج

84 ___ 5 - مشروعات وبرامج الصندوق بحسب الأقاليم، 1978-2004

85 ___ 6 - مجمل التمويل بالمنح 1978-2004

87 ___ 7 - مجمل القروض المقدمة من الصندوق للمشروعات والبرامج في البلدان ذات الأولوية، 1978-2004

88 ___ 8 - مجمل قروض الصندوق بحسب شروط الإقراض للفترة 1978-2004

88 ___ 9 - مجمل قروض الصندوق بحسب الأقاليم وشروط الإقراض، 1978-2004

89 ___ 10 - الصرف السنوي للقروض من البرنامج العادي بحسب الأقاليم، 1979-2004

89 ___ 11 - الصرف السنوي للقروض من البرنامج العادي بحسب الأقاليم وشروط الإقراض، 1979-2004

90 ___ 12 - التمويل المشترك لمشروعات وبرامج الصندوق، 1978-2004

الرسوم البيانية

84 ___ 1 - التوزيع الإقليمي لقروض الصندوق المعتمدة في 2004

87 ___ 2 - الإقراض للبلدان ذات الأولوية، 1990-2004

89 ___ 3 - قروض الصندوق المعتمدة في 2004 حسب شروط الإقراض

90 ___ 4 - التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة الصندوق، 1978-2004

91 ___ 5 - التمويل المشترك للمشروعات والبرامج التي تعود إلى مبادرة الصندوق
بحسب الجهات المانحة المتعددة الأطراف، 1978-2004

91 ___ 6 - التمويل المشترك للمشروعات والبرامج التي تعود إلى مبادرة الصندوق
بحسب الدول الأعضاء المانحة (الثنائية) 1978-2004

الخريطة

94 ___ عدد المشروعات والبرامج نافذة المفعول بحسب الأقاليم والبلدان (نهاية 2004)

تمهيد

في عام 2004، واصل الصندوق وشركاؤه على نطاق العالم التأكيد على الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وسعى الصندوق خلال تلك السنة، بوصفه وكالة الأمم المتحدة المكرسة حصرا لاستئصال الفقر الريفي، إلى لفت الانتباه إلى الأهمية القصوى للزراعة والتنمية الريفية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعيش ثلاثة أرباع فقراء العالم المدقعين، زهاء 800 مليون رجل وامرأة وطفل، في المناطق الريفية في البلدان النامية، حيث يعتمدون في معيشتهم على الزراعة والأنشطة المرتبطة بها.

ولئن كان بعض البلدان يحرز تقدما ذا شأن صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن جل أفقر البلدان لا يسلك المسار الصحيح المفضي إلى تحقيق تلك الأهداف بحلول عام 2015. ويؤلف فقراء الريف الجانب الأكبر من السكان في معظم تلك البلدان. والمسألة ببساطة أنه لا سبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما لم توضع الزراعة والتنمية الريفية على رأس جدول أعمال التنمية.

تكشف خبرتنا هنا في الصندوق عن أن فقراء الريف يمتلكون الدافع ويتحلون بالموهبة للنهوض بمستوى حياتهم، ولكنهم يفتقرون في كثير من الأحيان إلى الفرص التي تتيح لهم تحقيق ذلك.

وإننا نعمل من أجل كفالة حصول فقراء الريف على الأصول اللازمة للتغلب على الفقر بأنفسهم. فهؤلاء الفقراء في حاجة إلى ضمان فرص الوصول إلى الموارد، خاصة الأراضي والمياه والتكنولوجيا.

ويحتاج فقراء الريف كذلك إلى فرص تتسم بالكفاءة والإنصاف في الوصول إلى الأسواق من أجل تجاوز زراعة الكفاف. وتكتسب الخدمات المالية أهمية متزايدة في الحد من الفقر؛ فهي لا تتيح الفرصة أمام فقراء الريف لادخار واقتراض الأموال فحسب، بل تسهم كذلك في تمكينهم من النهوض بأحوالهم. ولابد أن يتوفر لسكان الريف الفقراء منظمات قوية وتمثيل سياسي حقيقي لكفالة تلبية احتياجاتهم وحماية مصالحهم.

إن برنامج العمل السنوي للصندوق آخذ في النمو. ففي ديسمبر/كانون الأول 2003، اعتمد المجلس التنفيذي برنامج العمل لعام 2004 بما قيمته 462.5 مليون دولار أمريكي. وفي نهاية السنة بلغت القيمة الفعلية للبرنامج 490.4 مليون دولار أمريكي وفي ديسمبر/كانون الأول 2004، اعتمد المجلس التنفيذي برنامج العمل لعام 2005 بما قيمته 500 مليون دولار أمريكي.

وفي عام 2004، تم اعتماد خمسة وعشرين مشروعا وبرنامجا جديدا بتمويل من قروض مقدمة من الصندوق بما قيمته 433.4 مليون دولار أمريكي. ويصل مجموع تكلفة تلك المشروعات إلى ما يربو على 928 مليون دولار أمريكي، منها 176.2 مليون دولار أمريكي مقدمة من الجهات الخارجية المشتركة في التمويل، و316.1 مليون دولار أمريكي من الجهات المشتركة في التمويل داخل البلدان المتلقية، وعلى رأسها الحكومات. ومن المتوقع، عندما تدخل تلك المشروعات طور التشغيل الكامل، أن تعود بفوائد مباشرة على أكثر من 10 ملايين شخص. وساهم الصندوق في تلك المشروعات بمنح تبلغ قيمتها 3.1 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2004، تم اعتماد منح أخرى بما قيمته 30.2 مليون دولار أمريكي لتعزيز البحوث في النهج المبتكرة، والخيارات التكنولوجية، وبناء قدرات المؤسسات الشريكة التي تعمل لصالح الفقراء.

ويجري حاليا تنفيذ 192 مشروعا وبرنامجا للصندوق بما مجموعه 6.1 مليار دولار أمريكي. واستثمر الصندوق زهاء 2.8 مليار دولار أمريكي في تلك المشروعات والبرامج التي، حالما تدخل طور التشغيل الكامل، ستعود بفائدة مباشرة على ما يزيد على 100 مليون شخص من فقراء الريف.

كما يتطلع الصندوق إلى ما وراء المشروعات والبرامج سعيا إلى تحقيق الهدف الأعم المتمثل في تحقيق التغييرات السياساتية اللازمة لتهيئة بيئة مفضية إلى التنمية الريفية والقضاء على الفقر الريفي.

ويمثل تمكين المجتمعات المحلية الريفية، لاسيما المجموعات النسائية، ومنظمات المزارعين واتحادات تلك المجموعات، جانبا مهما للتنمية الريفية. ويحتاج المزارعون الفقراء إلى التمتع بحق إبداء الرأي في السياسات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على حياتهم. ويوفر الصندوق التمويل لمساندة مختلف منظمات المزارعين، ونعتقد أنهم قادرون بشكل متزايد على تحسين وضعهم في الأسواق، والتفاوض على أسعار أفضل للأسمدة وغيرها من المدخلات الزراعية، وتحسين شروط القروض.

لقد واصلنا الاشتراك في منتديات الحوار الإقليمية المتعلقة بالسياسات خلال العام، ومنها، على سبيل المثال، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتنمية الريفية في أمريكا اللاتينية. وشاركنا طيلة العام في العمليات الحكومية الدولية وقمنا بتعزيز مجالات التعاون، بين جملة أمور، مع الاتحاد الأفريقي وصندوق البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية.

وفي عام 2004، أعد الصندوق وثيقة نهجية عن كيفية تعزيز مساندته لاستراتيجيات الحد من الفقر التي تتولى البلدان تنفيذها. وتمثل الآن وثائق استراتيجيات الحد من الفقر إحدى أهم الوسائل السياساتية للحد من الفقر، ويزداد النظر إليها باعتبارها إطارا لتمكين البلدان من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نعمل من خلال اشتراكنا في العمليات الوطنية للحد من الفقر على كفالة تسليط الضوء الكافي على القضايا الريفية، ومشاركة سكان الريف المهمشين ومنظماتهم في تصميم وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر، كما نطرح على بساط البحث الخبرة والمعرفة المكتسبة من خلال برامجنا القطرية.

وشاركنا أيضا خلال تلك السنة في مبادرة للأمم المتحدة ترمي إلى وضع خطة عمل ملموسة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ذلك هو مشروع الألفية، وهو هيئة استشارية مستقلة مفوضة من الأمين العام للأمم المتحدة. وكان الهدف الرئيسي للصندوق هو توجيه عمل مشروع الألفية نحو الفقر الريفي وما يرتبط به من قضايا. وسوف يقدم مشروع الألفية تقريره النهائي في يناير/ كانون الثاني 2005.

ومازالت الشراكات تشكل الأساس الذي يرتكز إليه نهجنا في استئصال الفقر الريفي. وخلال عام 2004، أقمنا شراكات أقوى مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وواصلنا مع الائتلاف الدولي المعني بالأراضي مساعدة فقراء الريف في تأمين فرص الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. وعززنا، بالاشتراك مع الآلية العالمية، الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. واحتفينا بالذكرى العشرين لشراكتنا العريقة مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة.

وفي عام 2004، واصل الصندوق بذل جهوده الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال التغيير الداخلي حتى يغدو منظمة قادرة على التكيف والتجاوب والابتكار والفعالية في القرن الواحد والعشرين.

ويعد الانتهاء بنجاح من المرحلة التحضيرية لمبادرة تعميم الابتكار أحد أهم المعالم البارزة التي شهدها عام 2004. ويعمل الصندوق من خلال تلك المبادرة على تعزيز قدرته على اختبار وترويج الابتكارات التي تنطوي على أثر إيجابي على فقراء الريف. وتم اعتماد المرحلة الرئيسية للمبادرة في ديسمبر/كانون الأول.

وواصلنا ترشيد العمليات الإدارية من أجل زيادة فعالية التكاليف والكفاءة في ظل برنامج التغيير الاستراتيجي. وتابعنا تعزيز التغييرات المؤسسية الجارية في الرصد والتقييم وإدارة الموارد البشرية.

وأحرزنا تقدما في كافة مجالات جدول أعمال التجديد السادس للموارد. وبدأ حضورنا الميداني يتجسد في البلدان الـ 15 المحددة في إطار البرنامج التجريبي للحضور الميداني. وسوف نتمكن من تعزيز مساندتنا للتنفيذ وحوار السياسات والشراكات وإدارة المعرفة بفضل تحسين الحضور الميداني في تلك البلدان.

واشترك الصندوق طيلة عام 2004 في أشمل تقييم عرفه الصندوق حتى الآن، وهو التقييم الخارجي المستقل. ولعل التقييم الخارجي المستقل هو أكثر أنواع التقييمات طموحا في وكالة للأمم المتحدة لأنه يتيح ارتياد مجالات جديدة للتصدي لأثر الأداء المؤسسي. كما حدد الصندوق اتجاهات جديدة عن طريق تشجيع عملية مفتوحة وشفافة لتقاسم مسودة كل تقرير مع أعضاء المجلس التنفيذي والموظفين. ويسرنا أننا كنا موضع تلك الدراسة المستقلة تماما والمتسمة بالشفافية، ونتفق مع الاتجاهات الرئيسية لنتائج وتوصيات تلك الدراسة. ويؤكد التقييم ما توصلنا إليه نحن من استنتاجات وما تتسم به التغييرات الجارية من حكمة. وإننا على أمل كبير في تقرير التقييم النهائي المنتظر تقديمه في أبريل/نيسان 2005، وقد أخذنا على أنفسنا الاستفادة من استنتاجاته عن طريق تصميم وتنفيذ خطة عمل شاملة حتى يغدو الصندوق أكثر فعالية.

لقد أحرز الصندوق تقدما ملموسا، ولكن لابد أن نصل إلى مزيد من الأشخاص وأن نحقق أثرا أعظم. وفي فبراير/شباط 2005، سنبدأ مرحلة التجديد السابع لمواردنا وسنركز تحديدا على تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف تتزامن عملية التشاور الخاصة بتجديد الموارد مع مؤتمر قمة الألفية. وسيتم تعبئة الموارد للفترة 2007–2009 وإنها فرصة نغتنمها لتعزيز التمويل المخصص للتنمية الريفية وكفالة تفهم المجتمع الإنمائي الدولي وقبوله لأهمية استئصال الفقر الريفي.

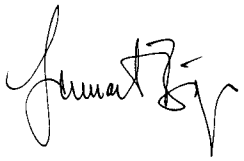

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

برنامج العمل لعام 2004

النساء يبعن دقيق الكسافا
في السوق على جانب الطريق
في نيجيريا.

© IFAD, Pietro Tartagni, 1987

اعتمد المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2003 برنامج العمل لعام 2004 بمستوى قدره 462.5 مليون دولار أمريكي[1].

وأقر المجلس التنفيذي أيضا اعتماد تمويل تجهيز البرامج[2] بقيمة 29.7 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك البرنامج التجريبي للحضور الميداني، وأوصى باعتماد ميزانية إدارية قدرها 57.3 مليون دولار أمريكي بما فيها التكاليف غير المتكررة كما أقرها مجلس المحافظين.

وبلغت القيمة الفعلية لبرنامج عمل الصندوق لعام 2004 ما يعادل 490.4 مليون دولار أمريكي[3] في نهاية السنة.

أفريقيا الغربية والوسطى

24 بلدا وهي: بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، كاب فيردي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا –"بيساو، ليبريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، ساو تومي وبرينسيبى، السنغال، سيراليون، وتوغو

عرض عام

ما زالت الأوضاع في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى تشهد تغيرات سريعة على الجبهتين السياسية والاقتصادية مما يؤثر مباشرة على برنامج الصندوق في الإقليم.

وشهد عام 2004 اتخاذ خطوات كبيرة في مجال تسوية المتأخرات وإعادة تنشيط الحوافظ في جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون وسيراليون. وقد تم فعلا إقرار مشروعات لثلاثة من هذه البلدان الأربعة (جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون) من أجل عمليات إعادة التأهيل لما بعد النزاع.

وقد ترك الصراع الأهلي الذي ابتليت به كوت ديفوار خلال السنتين الماضيتين آثارا سياسية شديدة على الاقتصادات وجهود الحد من الفقر في شبه الإقليم، وحال استمرار انعدام الاستقرار السياسي في عدة بلدان أخرى، منها جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو وليبريا، دون إعادة تنشيط الحوافظ لعدة سنوات. ويواصل الصندوق مراقبة الوضع عن كثب في هذه البلدان.

الاستراتيجية والأنشطة في عام 2004

تركز البرامج التي يدعمها الصندوق في أفريقيا الغربية والوسطى على أهداف الإطار الاستراتيجي الثلاثة للصندوق للفترة 2002 و2006، وعلى هدف رابع خاص بالإقليم:

- تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم
- تحسين إمكانيات الحصول المتكافئ على الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجيا
- تعزيز إمكانيات حصول الفقراء على الخدمات المالية ووصولهم إلى الأسواق.
- الحد من تعرض سبل العيش الريفية للمخاطر الكبرى

تم خلال عام 2004 وضع وثيقة فرص استراتيجية قطرية للسنغال

1 يعتمد برنامج عمل الصندوق بوحدات حقوق السحب الخاصة وما يعادلها بالدولار الأمريكي وفقا لتنبؤات أسعار الصرف المعروضة في وثيقة برنامج العمل والميزانية.

2 تستخدم ميزانية اعتماد وتمويل تجهيز البرامج من أجل إعداد وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، وتمويل أنشطة الاستهلال والصياغة وابتداء أنشطة البرامج والمشروعات وإجراء التقديرات البيئية وبرامج المنح ووضع الاستراتيجيات وعمليات استعراض الحوافظ القطرية وجوانب دعم التنفيذ الأخرى وإعداد تقارير الإنجاز. ويتضمن برنامج العمل الفعلي والمعتمد لعنصر هذا الاعتماد.

3 تعين القروض والمنح الكبيرة التي تشكل جزءا من برنامج العمل الفعلي بوحدات حقوق السحب الخاصة مع تحويلها إلى دولارات أمريكية بسعر الصرف السائد في تاريخ إقرار المجلس التنفيذي للقرض أو المنحة. أما المنح الصغيرة وعنصر اعتماد تجهيز البرامج التي تشكل الجزء الباقي من برامج العمل فتعتمد بالدولارات مباشرة.

تعزيز القدرات

من السمات الرئيسية لأنشطة الصندوق في الإقليم تركيزه على بناء القدرات على المستوى القاعدي. ويتجلى هذا على نحو خاص في برنامج التنمية الريفية المستدامة الجديد لبوركينا فاسو، الذي يرمي إلى تعزيز المنظمات القروية وإعطاء الأولوية للاستثمار في البنى الأساسية وتوفير برامج لمحو الأمية الوظيفي.

زيادة إنتاجية الموارد الزراعية والطبيعية

يركز المشروع الجديد للإدارة التشاركية المتكاملة لمستجمعات المياه في غامبيا وبرنامج بوركينا فاسو بشكل كبير على تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وهما يستخدمان نهجا مجتمعيا تشاركيا لهذه الغاية. وفضلا عن هذا، فإن قضايا الإنتاجية الزراعية تتم معالجتها أيضا في إطار التركيز على التنمية الاستباقية ومتابعة منح المساعدة التقنية لأغراض البحوث الزراعية. فبرنامج تحسين سبل المعيشة في المناطق الريفية من أفريقيا الغربية والوسطى عن طريق نظم اليام الإنتاجية والتنافسية الذي يديره المعهد الدولي للزراعة الاستوائية، مثلا، يشجع على تطوير وتوزيع أصناف محسنة ويتصدى للمعيقات المتصلة بإنتاجية التربة.

ساند الصندوق في مارس/آذار 2004 حلقة عمل نظمها المزارعون في سيغو، مالي عن الابتكار في الزراعة والبحث والتطوير بالمشاركة. وشارك في الحلقة ممثلون عن منظمات المزارعين من خمسة بلدان في الإقليم وباحثون من مراكز دولية ووطنية وعاملون في مجال الإرشاد الزراعي ومنظمات غير حكومية وموظفو الصندوق في المشروع. وقدم المزارعون وجهات نظرهم بشأن الممارسات والتقنيات الابتكارية وتم وضع خطة عمل للمتابعة ومواصلة التعاون. وتقوم الشبكة الإقليمية في أفريقيا الغربية والوسطى (فيدأفريكا) FIDAFRIQUE على تنسيق هذه الجهود تنسيقا وثيقا.

تعزيز إمكانيات الحصول على الخدمات المالية والوصول إلى الأسواق

سيؤدي المشروع الجديد في غامبيا إلى توليد العمالة وزيادة الدخل من خلال تعزيز الخدمات المالية الريفية والتركيز على تطوير روابط السوق للمنتجات الزراعية للأراضي المنخفضة.

وبدأ في عام 2004 أيضا تنفيذ عدة مبادرات أخرى قطرية أو شاملة لعدة بلدان حول مسائل تتصل بزيادة الدخول الريفية وتعزيز إمكانيات الوصول إلى الأسواق. اعتمد مجلس محافظي الصندوق في عام 2004 استراتيجية وخطة عمل إقليميتين للتمويل الريفي. وتحدد خطة العمل مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز مؤسسات تمويل القروض الصغري وتشجيع أفضل الممارسات وتعميق الشراكات في الإقليم، إجراء الحوار بشأن القضايا التي تعتبر هامة لخلق بيئة معززة للوساطة المالية الريفية.

وجرى في غانا ونيجيريا خلال عام 2004 تحديد عدة أنشطة رائدة لتعزيز الروابط بين أسواق الكسافا. وستبذل الجهود لإطلاق هذه الأنشطة عام 2005 من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص وتوسيعها من خلال مشروعات إنتاج الجذور والدرنات القائمة حاليا في هذين البلدين.

الحد من التعرض للمخاطر

يعالج قضايا الإعمار الحاسمة بعد النزاع نشاطان تم إقرارهما هذا العام هما مشروع التنمية الريفية في الهضاب ومحافظتي كوفيت وكوفيت الغربية في جمهورية الكونغو وبرنامج إنعاش الزراعة في مقاطعة خط الاستواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيوفر هذان النشاطان مدخلات زراعية أساسية

ومواد لصيد الأسماك للمزارعين وصيادي الأسماك الفقراء لتيسير عملية إحياء الإنتاج في المناطق المتأثرة بالحروب الأهلية. وسيتم فضلا عن ذلك توفير خدمات البنية الأساسية الرئيسية والخدمات الاجتماعية والاضطلاع بأنشطة ابتكارية في مجال حل النزاعات. وستبدأ العمليات أوائل عام 2005.

قضايا التمايز بين الجنسين

قضايا التمايز بين الجنسين من الاهتمامات الرئيسية الشاملة للإطار الاستراتيجي للصندوق. وقد حقق الصندوق تقدما كبيرا خلال عام 2004 في مجال إدراج قضايا التمايز بين الجنسين في عملياته في أفريقيا الغربية والوسطى. وتم إنجاز ذلك بطرق ثلاث هي:

- تقديم الدعم بناء على طلب من مدراء البرامج القطرية من أجل مراجعة وثائق الصياغة والتقدير والمشاركة في فرق تجهيز المشروعات وتوفير أخصائيين في قضايا التمايز بين الجنسين وتمويل الأنشطة المتعلقة بها
- إدراج خطة الصندوق الخاصة بالتمايز بين الجنسين في كل المشروعات الجارية في كاب فيردي وغانا وغينيا والسنغال من خلال حلقات عمل للتدريب وللتوعية بقضايا الجنسين
- إصدار المسودة الأولى من الاستراتيجية المشتركة من أجل تمكين المرأة الريفية في أفريقيا الغربية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

السياسات والشراكات

بدأ المركز الإقليمي للسياسات، وهو وحدة مقرها داكار، ممولة من عدة جهات مانحة تضم الصندوق وفرنسا والاتحاد الأوروبي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عملياته خلال النصف الأول من عام 2004. ويضطلع المركز بدور استراتيجي في تحديد القضايا السياساتية ذات الأولوية الناشئة عن التجربة الميدانية المتصلة بالقروض والمنح وفي إطلاق الحوار السياساتي على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتقوم الشبكة الإقليمية في أفريقيا الغربية والوسطى (فيدأفريكا) FI-DAFRIQUE بتنسيق أنشطة المركز عن كثب.

وحقق الصندوق تقدما كبيرا خلال عام 2004 في مجال تقديم المساعدة لاتحادات المزارعين لتعزيز قدراتها في مجال استقطاب التأييد على صعيد شبه الإقليم والقارة الأفريقية ككل. وتم تحقيق معظم هذا العمل في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) بمساهمة المنظمات الاقتصادية شبه الإقليمية ومنها الاتحاد النقدي لأفريقيا الغربية.

وعزز الصندوق تعاونه مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومع فرنسا من خلال برنامج شراكة بدأ في أكتوبر/تشرين الأول 2004. وبموجب هذا البرنامج، وبتمويل من فرنسا، عين الصندوق محللي سياسات اثنين لدى منظمة التعاون والتنمية ليقوما بدراسة قضايا السياسات الاستراتيجية لعدد مختار من بلدان أفريقيا الغربية. ومن المتوقع من هذا البرنامج الذي ما زال قيد الاستكمال أن يولي اهتمامه لقضايا التجارة والعولمة وسياسات التسويق على سبيل المثال.

واصل برنامج استقطاب الدعم والاتصالات المتعدد الوسائط الذي أنشئ عام 2003 دعمه لدور الصندوق في التبشير بأهمية التنمية الزراعية والريفية في الحد من الفقر على نحو فعال. وينشط برنامج الاتصالات هذا في ثلاثة مجالات هي: استقطاب التأييد للسياسات، وإذكاء الوعي بقضايا الفقر الريفي ودور الصندوق في الحد منه، والمعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

ولتعزيز الحوار السياساتي والمؤسسي، تم في عام 2004 وضع إرشادات للتحليل المؤسسي ومواد تدريبية وذلك بتمويل من مبادرة تعميم الابتكار (انظر الصفحة 48). وتعتبر هذه المواد ضرورية لتجهيز المشروعات وتحليل السياسات. وقد تم في سبتمبر/أيلول عقد حلقة عمل في روما للإطلاع على رأي العاملين في مجالات التنمية وموظفي الصندوق في هذه المواد.

الحضور الميداني

جرى الإعداد عام 2004 لمبادرات حضور ميداني في إطار البرنامج التجريبي للحضور الميداني (انظر الصفحة 49) في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا والسنغال. ومن المنتظر أن تكون هذه المبادرات قيد التشغيل الكامل خلال عام 2005. وستركز هذه المبادرات على إدارة المعارف وحوار السياسات وعلى تعزيز آثار البرامج القطرية وفعاليتها. وسيقوم المدير الإقليمي للدعم الميداني من مقره في داكار بمساندة برامج في كل من غامبيا والسنغال كما سيتفاعل مع المبادرات الإقليمية الأخرى التي مقرها داكار، لاسيما منها شبكة معلومات الصندوق على الانترنت فيدأفريكا (FIDAFRIQUE) والمحور الإقليمي للسياسات. ومن المتوقع أن تشمل المواضيع الرئيسية حوار السياسات وإدارة المعارف وتمكين المزارعين والمجتمع المدني واللامركزية والخدمات المالية الريفية.

سيفيد الممثل الميداني في نيجيريا من الشراكات القوية التي أقامها الصندوق حتى اليوم مع الحكومة الاتحادية ومع عدد من حكومات الولايات ومع بعض المنظمات المانحة الأخرى العاملة في البلد. وسيجري التركيز بقوة أيضا على التعاون مع المنظمات الإقليمية التي تقع مقارها في نيجيريا. وسيركز الممثل، بالتحديد، على ما يلي:

- تعزيز دور الصندوق في حوار السياسات في مجالات مثل التنمية المحلية وتقديم الخدمات الريفية وتطوير النظم المالية الريفية
- النهج التشغيلية في تنفيذ مشروعات الصندوق والإشراف عليها من أجل تحقيق آثار أكبر ولتقاسم المعارف
- تقديم الدعم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل وضع وتنفيذ سياسة زراعية مشتركة شاملة
- تعزيز العلاقات التآزرية إلى أقصى حد ممكن بين مختلف أنواع التمويل الذي يقدمه الصندوق، وتخصيصا، إقامة روابط أوثق وأوضح بين قروض الصندوق ومنحه من جهة والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية من جهة أخرى.

سيكون مقر الممثل الميداني بجمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا وسيعمل من أجل إعادة تنشيط البرامج في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو المجاورة. وسيضطلع الممثل بدور هام في تنفيذ استراتيجية الصندوق الحاسمة لما بعد النزاعات في هذين البلدين – وفق ما تنص عليه وثيقتا الفرص الاستراتيجية القطرية الخاصة بهما اللتان تشددان على أهمية الجمع بين موارد القروض والمنح من أجل سد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والإنمائية.

إدارة الحوافظ – النقاط البارزة

تضم الحافظة الإقليمية الجارية للصندوق 39 مشروعا وبرنامجا في 16 بلدا باستثمار إجمالي قدره 471.2 مليون دولار أمريكي.

وشارك مدراء البرامج القطرية للصندوق خلال عام 2004 في نصف البعثات الإشرافية إلى الإقليم على الأقل، وهي البعثات التي يجري فيها مناقشة ووضع برامج العمل والميزانيات السنوية مع الشركاء في المشروعات.

الأثر

كان التركيز خلال عام 2004 ينصب عموما على تعزيز أثر أنشطة الصندوق في الإقليم عبر اتخاذ تدابير لتحسين أداء المشروعات. وما زال الصندوق يستخلص الدروس من خلال أنشطة الإشراف المباشر في ثلاثة بلدان هي بنن وغامبيا ومالي. وحرصا على تعزيز عملية التعلم المؤسسي من التجربة التنفيذية، فقد تم إنشاء شراكة لتصميم المشروعات وتنفيذها من أجل برنامج صندوق تنمية منطقة الساحل في مالي في إقليمي سيغو وكوليكورو.

التعلم والتقاسم

دخلت الشبكة الإقليمية لأفريقيا الغربية والوسطى (فيدأفريكا) هذا العام مرحلتها الثانية. وقد أصبحت هذه الشبكة التي بدأت عام 1999، تربط اليوم بين 40 مشروعا ممولا من الصندوق ومنظمات شريكة أخرى في الإقليم. وقد عقدت حلقة عمل لاستهلال المرحلة الثانية من فيدأفريكا في داكار في يوليو/تموز لتعريف أصحاب المصلحة بأهداف الشبكة وأنشطتها ووضع مشروع برنامج لسنتها الأولى. والهدف العام لشبكة فيدأفريكا هو تعزيز أثر المشروعات التي يمولها الصندوق من خلال جمع ونشر المعلومات التي تسهم في الحد من الفقر الريفي في الإقليم. وهي تتوجه إلى شبكات أصحاب المصلحة في الإقليم وإلى ممثلي فقراء الريف على مستوى القاعدة الشعبية ومنظمات المزارعين ومدراء وموظفي مشروعات الصندوق.

وتعمل الشبكة الإقليمية لأفريقيا الغربية والوسطى (فيدأفريكا) من أجل تطوير قدرات ومنتجات في مجال إدارة المعلومات تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الحد من الفقر في الإقليم من خلال التنمية الزراعية والريفية. وتقوم الشبكة تحديدا بما يلي:

- جمع المعلومات وتوليدها ونشرها عن الموضوعات ذات الأولوية في مجال التنمية الريفية والحد من الفقر في الإقليم وعن القضايا المتصلة بتعزيز فعالية إدارة المشروعات
- تطوير نظم قائمة على شبكة الانترنت، ومنتجات خارجها ونظم شبكات محلية على مستوى المشروعات
- تنظيم دورات تدريبية في مجالات تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات ومهارات الاتصال
- دعم إدارة الشبكات وصيانتها

أفريقيا الشرقية والجنوبية

21 بلدا هي: أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، جزر القمر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريسيوس، موزامبيق، ناميبيا، رواندا، سيشيل، جنوب أفريقيا، سوازيلند، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، وزمبابوي.

عرض عام

سجل عام 2004 عدة اتجاهات إيجابية في أفريقيا الشرقية والجنوبية. فقد استمر عدد البلدان المتأثرة بالنزاعات الأهلية بالتراجع، وبرزت أدلة قوية على تطور عمليات تعزيز الحكم السليم والديمقراطية في عدد متزايد من البلدان. ولم تعان إلا قلة من البلدان من عجز غذائي على الصعيد الوطني. ومع ذلك، بقيت معظم البلدان فقيرة للغاية ليس بينها من يحقق أي تقدم يذكر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

100 مليون من سكان المناطق الريفية في الإقليم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. ومع تفاقم انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/مرض الإيدز في هذه المناطق أصبح سببا للفقر وانعدام الأمن الغذائي ونتيجة لهما في آن واحد. وتواصل الجائحة تقويضها للمجتمعات المحلية وتدميرها للقدرة على التصدي للأزمات وتيتيمها لملايين الأطفال.

ثمة أسواق نشطة جديدة للمدخلات والمنتجات والخدمات الزراعية بدأت تبرز في مختلف أرجاء الإقليم. وإذا كانت بعض الأسر تجد في هذه الأسواق الجديدة فرصا حقيقية، فإن أسرا عديدة أخرى تواجه صعوبات كبيرة في المشاركة فيها. وقد كانت مساعدة هذه الأسر على تحقيق ذلك من المهام التي شكلت تحديا كبيرا للصندوق خلال عام 2004.

الاستراتيجية والأنشطة في 2004

إن هدف الصندوق العام في الإقليم هو تمكين فقراء الريف من اكتساب المهارات والمعارف والوسائل التنظيمية والمادية التي يحتاجونها للاستفادة من الفرص الاقتصادية القائمة في القطاع الخاص وللتعامل على نحو أفضل مع مقدمي الخدمات من القطاع العام والمشاركة في العمليات السياساتية المحلية. ومن أجل تحقيق ذلك، ركز الصندوق خلال عام 2004 على المجالات الرئيسية الأربعة التالية:

- تعزيز فرص فقراء الريف في الوصول إلى الأراضي والمياه
- تعزيز فرص أصحاب الحيازات الصغيرة في الحصول على المدخلات الزراعية والوصول إلى أسواق المنتجات
- تعزيز النظم المالية الريفية
- تطوير نظم جديدة لنشر التكنولوجيا وتبادل المعلومات لأصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية

وخلال عام 2004 واصل الصندوق ابتعاده عن المشروعات الجانبية واتجه إلى إتباع نهج برنامجي. وأسهم الصندوق، حيثما كانت الظروف تسمح بذلك، في برامج تشمل القطاع الزراعي أو الريفي برمته. وركز في أمكنة أخرى على دعم قطاع فرعي هام ما أو مساعدة الحكومات على وضع سياسة تمكينية أو إطار استراتيجي وبرمجي لهذا القطاع الفرعي. وقد أبرز هذا النهج أهمية إقامة الشراكات – مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهما من شركاء التنمية. ولعب الحضور الميداني القطري وتوافر المنح على الصعيد القطري دورا شديد الأهمية في هذه الجهود.

أعدت وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية لكل من موزامبيق وأوغندا وزامبيا خلال عام 2004 وأقر المجلس التنفيذي وثيقتي موزامبيق وأوغندا في سبتمبر/أيلول ووثيقة زامبيا في أبريل/نيسان.

تعزيز فرص الوصول إلى الأراضي والمياه

تم إقرار برنامج الزراعة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية في ليسوتو في عام 2004، واستخدمت موارد المنح في إريتريا لدعم مزارعي الري بالغمر. وعقدت حلقة عمل إقليمية حول إدارة المياه للزراعة لموظفي البرنامج في موانزا، جمهورية تنزانيا المتحدة. وجرى إثر حلقة العمل وضع برنامج تعاوني بين الصندوق وشبكة بحوث إدارة التربة والمياه لأفريقيا الشرقية والجنوبية موَّل من منحة إقليمية صغيرة. وواصل الصندوق المشاركة في البرنامج التعاوني لإدارة المياه للزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء – وهو مبادرة بحثية مشتركة تدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

يشدد الصندوق على أهمية ضمان حيازة الأراضي لفقراء الريف. وخلال عام 2004 تم الحصول على تمويل لبرنامج إقليمي لحيازة الأراضي سيكفل مراعاة قضايا ضمان حيازة الأراضي عند تصميم البرنامج وتنفيذه وأن الخبرة التشغيلية المكتسبة ستشكل أساسا لحوار السياسات وإقامة الشراكات. وجرى في مدغشقر تنظيم وتمويل أنشطة ذات صلة وكذلك في أوغندا بالشراكة مع الائتلاف الدولي المعني بالأراضي.

تطوير روابط السوق

تم في عام 2004 إقرار برنامج تحسين التسويق الزراعي في إثيوبيا بتركيز خاص على الحبوب والبن. وعقدت حلقة عمل إقليمية في نيروبي، كينيا، لموظفي البرنامج لاستعراض تجربة الموجة الأولى من برامج الروابط مع الأسواق التي يدعمها الصندوق. وجرى أيضا استقصاء الدعم الإضافي المطلوب للتنفيذ وتقاسم المعارف مع وضع برنامج إقليمي ممول بمنحة قيد التجهيز.

الخدمات المالية الريفية

يبقى تطوير الخدمات المالية الريفية ركيزة من ركائز استراتيجية الصندوق في الإقليم. وقد جرى عام 2004 إقرار برنامج التمويل الريفي لزامبيا، واستخدمت منحة لمساندة شبكة تعاونيات الادخار والائتمان في جزر القمر. وتم أيضا، بتمويل من منحة، إنشاء شراكة إقليمية لإدارة المعارف الخاصة بالتمويل الريفي ضمت MicroSave والمركز الدولي الفرنسي للتعاون والبحوث الزراعية والصندوق.

التكنولوجيا والمعلومات

تم إقرار برنامج دعم الخدمات الزراعية ضمن برنامج القطاع الزراعي في جمهورية تنزانيا المتحدة. وأفاد هذا البرنامج من خبرة الصندوق السابقة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تطوير نهج خاص بأفريقيا الشرقية لمدارس المزارعين الميدانية. ووفرت هذه الخبرة أيضا الأساس لإعداد مبادرة محدودة ممولة بمنحة من الصندوق ترمى إلى بناء قدرة مجموعات المزارعين في كينيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة لتمكينها من الحصول على المعلومات والتقنيات الحيوية واستخدامها للتعلم كل من الآخر.

ووفر الصندوق أيضا التمويل لمشروع تديره منظمة غير حكومية يهدف إلى تشجيع أسر ترأسها نساء في زمبابوي على اعتماد واستهلاك محاصيل مقاومة للجفاف.

فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/مرض الإيدز

يجري إدراج مسألتي الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/مرض الإيدز والتخفيف من وطأته في السياق الرئيسي للبرامج التي يساندها الصندوق في الإقليم. وهناك فضلا عن هذا مشروعات ممولة بمنح في أنغولا وكينيا تتعاون مع المجتمعات المحلية والمجموعات الضعيفة لتحديد أسباب وعواقب فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/مرض الإيدز ولتطوير استجابات اقتصادية اجتماعية للحد من المخاطر، إضافة إلى آليات التصدي المجتمعية.

تدخلات ما بعد النزاعات

ما زالت قضايا ما بعد النزاعات ذات أهمية حاسمة في عدد محدود من البلدان. والمناطق الريفية هي التي تتأثر أكثر من غيرها بالنزاعات التي تدمر المؤسسات والبنى الأساسية. ولابد إذا ما أريد الانتقال من عمليات التدخل في حالات الطوارئ إلى التنمية، من إعادة بناء قدرة المؤسسات. وفي عام 2004، أقر الصندوق قرضا من أجل برنامج انتقالي لإعادة التعمير في مرحلة ما بعد النزاع في بوروندي. وفي أنغولا ركزت الجهود على وضع أسس وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية.

السياسات والشراكات

السياسات

أصبح حوار السياسات اليوم جزءا لا يتجزأ من معظم المشروعات والبرامج التي يساندها الصندوق في الإقليم. ويركز هذا الحوار في آن واحد على سياسات أو قوانين محددة تعيق قدرة فقراء الريف على التغلب على الفقر، كما يركز على الإطار الكلي للسياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي أو بقطاعاته الفرعية.

يشارك الصندوق في سائر برامج القطاع الزراعي التي أنشئت في الإقليم (موزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا). وفضلا عن هذا، فإنه واصل خلال عام 2004 مشاركته في العمليات المتداخلة المتعلقة بوثائق استراتيجيات الحد من الفقر وسياسات تنمية القطاع

الريفي والنهج الخاصة بالقطاع ككل في الإقليم، وعمل على ضمان تركيزها بقدر كاف على الحد من الفقر الريفي ودعمها للسياسات والاستراتيجيات والأنشطة التي تحقق هذه الغاية. وركزت المشاركة على ثلاثة مجالات رئيسية هي: الاستعراض وتعلم الدروس، واستقطاب التأييد على الصعيد الدولي، وإقامة الشراكات، والأنشطة القطرية. وقد ركزت الأنشطة القطرية التي استهلت في مدغشقر وموزامبيق ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، بشكل خاص على دعم صياغة وتنفيذ أطر السياسات الوطنية، تحقيق اللامركزية وتمكين منظمات فقراء الريف من المشاركة في العمليات السياساتية الوطنية.

وفي ميدان استقطاب التأييد الدولي وإقامة الشراكات، أطلق الصندوق الشراكة الاستراتيجية لوثائق استراتيجيات الحد من الفقر والنهج القائمة على البرامج مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني. واستضاف الصندوق أيضا حلقة عمل دولية بعنوان الفقر وتقدير الأثر الاجتماعي كانت محفلا لمناقشة أفضل الطرق التي يمكن بواسطتها استخدام هذه المنهجية كأداة لتحديد أولويات السياسات الوطنية المناصرة للفقراء.

الشراكات

تعتبر الشراكات المعززة عنصرا رئيسيا في برنامج العمل الجديد للتنمية في الإقليم. وقد أصبحت علاقات الصندوق مع الحكومات ترتكز بشكل متزايد على شراكة التنمية القائمة على الصعيد القطاعي الواسع في البلدان المختلفة. ومع تزايد أهمية الملكية المحلية للمبادرات الإنمائية، أخذت الحكومات تضطلع كما ينبغي لها بمسؤوليات أكبر في مجال وضع البرامج. وهناك ضمن مجتمع المانحين شعور متزايد بالحاجة إلى شراكات فعالة ومتداعمة لتنسيق الجهود الإنمائية وتحقيق مشاركة متساوقة على الصعيد القطاعي. وقد ظهر الطابع الجديد لهذه الشراكات خلال عام 2004 بشكل خاص (ولكن ليس على سبيل الحصر) في حالة برنامج التكنولوجيا والإرشاد والبحوث الزراعية في جمهورية تنزانيا المتحدة الذي وضعته الحكومة بالتعاون الوثيق مع شركائها في التنمية بمن فيهم الصندوق.

وللأطراف الفاعلة من القطاع الخاص دور هام متعاظم في التنمية الريفية بصفتها مصدرا أساسيا للاستثمار وموفرة خدمات للفقراء. ويقع على عاتق المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مهام جسام، فهي التي تطرح النهج والتكنولوجيات الجديدة الرائدة وتعزز مجموعات المزارعين والمجتمعات المحلية وتقدم الخدمات لتنفيذ المشروعات. وقد أقام الصندوق شراكات مع كلا الجهتين عام 2004 من خلال عقد حلقات عمل إقليمية ووضع برامج قطرية وتقديم منح لأنشطة المنظمات غير الحكومية في أنغولا وجزر القمر وإريتريا وكينيا وموزامبيق ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وموزامبيق.

وقد يسر الحضور الميداني المتزايد للصندوق في مدغشقر وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا خلال عام 2004 (بموجب البرنامج التجريبي للحضور الميداني وترتيبات أخرى) إقامة هذه الشراكات وعزز قدرة الصندوق على المشاركة في الحوار السياساتي على الصعيد القطري وتوفير الدعم لتنفيذ برامجه ومشروعاته في الوقت الفعلي.

إدارة الحوافظ – النقاط البارزة

بلغت حافظة الصندوق الإقليمية الجارية بنهاية العام 43 مشروعا وبرنامجا في 16 بلدا تستهدف مباشرة نحو 6.2 مليون أسرة باستثمارات من الصندوق مجموعها 650.8 مليون دولار أمريكي. وكان قد تم إقرار خمسة قروض جديدة من أجل أنشطة في بوروندي وإثيوبيا وليسوتو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا.

الأثر

اعتبرت عمليات تقدير الأثر بالضرورة مؤقتة في انتظار بدء العمل بالنظام الجديد لقياس النتائج والأثر (انظر الصفحة 50). وقد خلص استعراض الحافظة الإقليمية لعام 2004 إلى أن العديد من المشروعات والبرامج التي يدعمها الصندوق تركت آثارا إيجابية ليس على تحسين الأمن الغذائي الأسري وزيادة الدخول فحسب بل في المجالات التالية أيضاً:

- إصلاح السياسات والمؤسسات
- قيام المجتمعات المحلية بتحديد المستفيدين
- تحسين ومواءمة التكنولوجيا على نحو مستدام وفعال
- الممارسات التشاركية الفعالة والابتكارية
- تنظيم المزارعين
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- الإصلاح الفعال لبيئة المناطق الهامشية
- الابتكار في التصميم والتنفيذ
- تعزيز قدرة المؤسسات على خدمة فقراء الريف
- القابلية للتكرار

التعلم والتقاسم

يجري النهوض بالتعلم وتقاسم المعارف بين فقراء الريف عادة من خلال حافظة البرامج. وفي عام 2004 بذلت جهود خاصة لتشجيع هاتين العمليتين لدى منسقي البرامج وموظفيها. وقد جمعت حلقة العمل التنفيذية الإقليمية في ليسوتو ممثلين عن مشروعات وبرامج في 14 بلدا وأتاحت لهم ولموظفي الصندوق أن يتفاعلوا بشكل غير رسمي. وركز جدول أعمال الحلقة على الإدارة من أجل تحقيق الأثر والرصد والتقييم وإقامة الشبكات كأساس للتعلم.

ونتيجة لحلقات العمل المواضيعية التي عقدت خلال السنة في الإقليم، أنشئت شبكات تعلم ممولة بمنح لمدراء البرامج أو هي قيد الإنشاء في مجالات إدارة المياه والتمويل الريفي وروابط السوق والرصد والتقييم.

آسيا والمحيط الهادي

31 بلدا وهي: أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، جزر كوك، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فيجي، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ملديف، منغوليا، ميانمار، نيبال، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، جمهورية كوريا، ساموا، جزر سليمان، سري لانكا، طاجيكستان، تايلند، تيمور ليشتي، تونغا، وفييت نام.

عرض عام

سجلت الاقتصادات النامية لآسيا والمحيط الهادي معدلات عالية (6.3 بالمائة في السنة) في الفترة 2003–2004 على الرغم من ارتفاع أسعار النفط ووباء متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (سارس). إلا أن النمو كان يختلف كثيراً من شبه إقليم إلى آخر ومن بلد إلى آخر ضمن شبه الإقليم.

وقد كانت التجارة الإقليمية البينية أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في الإقليم، إلا أن السلع الزراعية وغيرها من السلع الأولية لم تمثل إلا أقل من 10 بالمائة من التجارة الإقليمية البينية. وفي حين يزداد الطلب الاستهلاكي في معظم بلدان الإقليم، إلا أن التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية يبقى بارزا، مما ينطوي على أبعاد سلبية بالنسبة للنمو الاقتصادي الذي يستهدف الحد من الفقر.

وتواجه البلدان في الإقليم عددا من التحديات، منها الفقر المستوطن في المناطق النائية التي تقطنها الأقليات الإثنية والتباين في الدخل بين المناطق الريفية والحضرية وضمن الأقاليم؛ والبطالة وأثر عضوية البلد في منظمة التجارة العالمية على صغار المزارعين.

الاستراتيجية والأنشطة في عام 2004

إن الأهداف الأربعة لاستراتيجية الصندوق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادي هي التالية:

- تنمية المناطق الأقل حظا
- تعزيز قدرات النساء من أجل تشجيع التحول الاجتماعي والتنمية الزراعية
- الحد من الفقر من خلال تعزيز قدرات السكان الأصليين وغيرهم من الأقليات المهمشة
- بناء ائتلافات بين فقراء الريف

تنمية المناطق الأقل حظا

تركز وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات الجديدة التي تمت صياغتها منذ وضع الاستراتيجية الإقليمية على المناطق الأقل حظا (المرتفعات والجبال ومناطق الأراضي الجافة) التي يقطنها 40 بالمائة من فقراء الريف في الإقليم. ويترافق تزايد الفقر في هذه المناطق مع انتشار تدهور الموارد الطبيعية.

- يواصل الصندوق اختبار النهج لتحسين فرص وصول فقراء الريف إلى الموارد المشاع وتعزيز إنتاجيتها. بموجب المشروع الخاص بصغار صيادي الأسماك في بحيرات اوكسبو في بنغلاديش ومشروع تطوير الغابات وزراعة الأعلاف في أراضي التلال المستأجرة في نيبال، يجري تأجير الموارد المشاع (البحيرات والغابات المتدهورة) إلى أشد سكان القرى المجاورة فقرا. وقد أثبت كلا المشروعين أن عمليات "التسييج الاجتماعي" هذه من شأنها أن تكون فعالة لضمان مردود الاستثمارات وأن تقاسم الدخل على أساس المساهمة في العمل يمكن أن يحفظ مبدأ الإنصاف. وقد تم إقرار برنامج متابعة لنيبال في ديسمبر/كانون الأول 2004، هو برنامج تأجير الغابات والثروة الحيوانية.
- تشكل منحة الصندوق الإقليمية التي تكافئ فقراء المرتفعات على الخدمات البيئية التي يقدمونها اختبارا للآليات المؤسسية الرامية إلى الاعتراف بالخدمات البيئية التي تقدمها المجموعات التي يستخدمها الصندوق وتقديم مكافآت لقاءها.

تعزيز قدرات النساء

ما زال التباين صارخا بين الجنسين في مختلف أنحاء الإقليم. وسيتوقف مدى تأثير الصندوق وغيره من المنظمات على الفقر في آسيا خلال العقود القادمة إلى حد كبير على مدى قدرتها على تغيير العلاقات الخاصة بالجنسين. وتركز التدخلات التي يدعمها الصندوق على تعزيز دور المرأة كعامل من عوامل التغيير.

ويوفر برنامج الحد من الفقر الريفي في منغوليا صندوقاً للمبادرات الصغيرة وتدريبا خاصا للنساء اللاتي يرغبن في بدء أنشطة اقتصادية. وتقوم بإدارة الصندوق والتدريب اتحادات نسائية محلية تضطلع أيضا بتنظيم حملات لإذكاء الوعي في مجالات التعليم وتنظيم الأسرة والصحة.

وترمي أنشطة الصندوق في فييت نام إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار على صعيد المجتمعات المحلية من خلال ما يلي:

- الاضطلاع بأنشطة تقدير ريفية تشاركية منفصلة للرجال والنساء لتحديد الأنشطة الإنمائية المجتمعية
- إفساح المجال مؤسسيا للمرأة في الأجهزة القروية

- تعزيز فرص حصول النساء على قروض
- إنشاء صناديق تستخدم خصيصا لتلبية الاحتياجات التي تحددها النساء

وفي باكستان، تم في يونيو/حزيران 2004 إنشاء أول منظمة نسائية من نوعها في جنوب وزيرستان في إطار مشروع تنمية المناطق القبلية الجنوبية المدارة اتحادياً الذي واصل العمل مع المجتمعات المحلية رغم العمليات الأمنية في المنطقة.

وللصندوق في الإقليم أيضا ثلاث منح جارية تركز على قضايا التمايز بين الجنسين.

تعزيز قدرات السكان الأصليين وغيرهم من الأقليات المهمشة

السكان الأصليون هم أكثر المجموعات السكانية تهميشا من الناحيتين الاجتماعية والسياسية في الإقليم. وقد كان مشروع إدارة الموارد الزراعية لمرتفعات كورديليرا في الفلبين أول عملية حكومية تستند إلى قانون حقوق السكان الأصليين لتمكينهم من الحصول على حقوقهم القانونية في أراضي أجدادهم.

ويجري في منغوليا تشكيل لجان للرعاة على نمط مجموعات الرعاة التقليدية (خوت آيل). وتتألف اللجان من عدة (خوت آيل) وتضطلع بأعمال هامة منها تطوير استخدامات الأراضي والإشراف عليها وصيانة نقاط توزيع المياه واستخدامها. وفي إندونيسيا يستهدف برنامج تمكين المجتمعات المحلية في كاليمنتان الشرقية وبرنامج التمكين الريفي والتنمية الزراعية منطقة سولاويزي الوسطى للمجتمعات الهامشية في المرتفعات والمناطق الساحلية السكان الأصليين ضمن منطقة البرنامج.

بناء ائتلافات من فقراء الريف

يسعى الصندوق إلى تمكين فقراء الريف من بناء قدراتهم الفردية والجماعية من أجل الحصول على الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الرئيسية والبنى الأساسية ولمعالجة التباين في علاقات القوة الذي يؤدي إلى تفاقم الفقر.

وفي قيرغيزستان، تم في إطار مشروع تطوير تربية الأغنام الذي أقفل مؤخرا إنشاء هيئة وطنية عليا لمربي الأغنام من خلال اتحاد للتعاونيات.

ويعتبر الإسهام في تطوير المؤسسات القاعدية حجر الزاوية في استراتيجية الصندوق في الهند. وقد طبقت منهجية تمويل القروض الصغري القائم على المجموعات في ولاية تاميل نادو وجرى توسيع نطاق العمل بها في إطار مشروع الائتمان الريفي لمنطقة ماهاراشترا. وقد أثبتت منهجية المساعدة الذاتية الجماعية التي تم تطويرها أنها منهجية فعالة ويجري حاليا تكرارها في عدة سياقات.

ويتولى مشروع التنمية الريفية التشاركية لمقاطعة الشمال الأوسط في سري لانكا إنشاء مجموعات صغيرة من الأسر المستفيدة تقوم معاً بتشكيل منظمات قروية نشطة تجتمع بدورها لتؤلف اتحادات على صعيد الأقضية تشكل منها بعد ذلك مؤسسة التنمية التشاركية لدائرة انورادهابورا. وتقوم كل هذه الهياكل المسجلة قانونا بتخطيط عدد من الأنشطة الإنمائية المشتركة وتنفذها بدعم من المشروع. وتسهم عمليات التعبئة الاجتماعية والتخطيط التشاركي في بناء رأس المال الاجتماعي وتؤدي إلى تمكين المجتمعات المحلية على الصعيدين الفردي والجماعي.

نظم الصندوق في يونيو/حزيران 2004 حلقة عمل لاستعراض الحوافظ في شرق وجنوب شرق آسيا. وعبر مدراء المشروعات وكبار الموظفين الحكوميين عن حاجتهم إلى مساعدات من الصندوق لتدريب موظفيهم في عدة مجالات. واقترحوا في إطار سياسة المنح الجديدة، أن يستخدم الصندوق موارده من المنح استخدامات جديدة. وتقدموا، آخيراً، باقتراحات هامة

بشأن حوار السياسات مع الحكومات بشأن تدابير الاستدامة المؤسسية للمشروعات المنجزة وتمويل القروض الصغري.

السياسات والشراكات

السياسات

لما كانت أنشطة الصندوق في الإقليم تتصدى لمسائل الحصول على الأصول والعوائق المؤسسية والسياساتية التي تقف في وجه الحد من الفقر على نحو مستدام، فإن الصندوق يواصل سعيه لإقامة روابط وشراكات فعالة على مستوى السياسات كي يحقق أكبر أثر ممكن لمشروعاته الممولة بقروض أو منح.

وفي عام 2004 واصل الصندوق العمل مع عدة بلدان (كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا ونيبال) من أجل إعداد وثائق استراتيجيات الحد من الفقر وذلك بشكل رئيسي من خلال إدراج قضايا التنمية الزراعية والريفية في عملية التشاور أو تعزيز مشاركة فقراء الريف فيها. وعملا بسياسة الصندوق الجارية والنهج المتطور القائم على البرامج والسياسات، فإن شعبة آسيا والمحيط الهادي تدير برامجها القطرية ضمن إطار الاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر وتنفذ منهجا قائما على السياسات في تصميم مشروعاتها. وتشارك الشعبة في العمليات المتصلة بالتنسيق بين الجهات المانحة.

وفي عام 2004 كانت معظم تدخلات الصندوق في الإقليم تؤدي إلى اعتماد سياسات مناصرة للفقراء، وفيما يلي بعض أبرز ما تحقق:

- في نيبال وكنتيجة مباشرة لمشروع تطوير الغابات وزراعة الأعلاف في أراضي التلال المستأجرة وضعت الحكومة السياسة الوطنية لتأجير الغابات التي أصبحت جزءا أساسيا من وثيقة استراتيجية الحد من الفقر.
- وفي فييت نام نجحت مشروعات الصندوق في تمويل طائفة من وظائف الإدارة نزولا حتى صعيد الدائرة إلى اللامركزية استنادا إلى الهياكل الحكومية على صعيد الدوائر؛ ويوسع البرنامج الذي أُقر مؤخرا نطاق تطبيق هذه المبادرات ليجعل منها نهجا سياساتيا.
- وفي كمبوديا ساعد برنامج تحسين إنتاجية الزراعة الحكومة على تطوير وصياغة سياسات وتشريعات في عدة مجالات.
- وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يشكل حوار السياسات مع الحكومة بشأن تنفيذ برنامج استراتيجية النمو الوطني واستئصال الفقر جزءا مهما من البرنامج القطري.
- وفي الهند حقق قطاع المنظمات غير الحكومية، بمساعدة من الصندوق، قدرة مهمة على المشاركة في عملية التنمية سواء على صعيد التنفيذ أو على مستوى حوار السياسات. كذلك فإن المؤسسات المالية الرسمية أدخلت تعديلات على إجراءاتها من أجل تعزيز إمكانيات حصول الفقراء على خدمات تمويل القروض الصغري.
- وفي الصين سيتم تنفيذ برنامج قطاع التمويل الريفي الذي أقر في أبريل/نيسان 2004 كبرنامج وطني مما سيتيح للجنة التنظيم المصرفي الصينية تعاونيات الائتمان الريفي والاتحادات التعاونية، اختبار ممارسات تمويل القروض الصغري الجيدة مع التركيز على تيسير فرص وصول فقراء الريف إليها.

الشراكات

واصل برنامج الأغذية العالمي دوره شريكا رئيسيا للصندوق ومشاركا له في التمويل في الإقليم. وفي يناير/كانون الثاني 2004 وقع الصندوق مذكرة تفاهم مع البرنامج لتيسير استمرار التعاون ولتعزيز الشراكة.

وقام الصندوق بالتعاون مع شركاء إقليميين ووطنيين بصياغة استراتيجيات للحد من الفقر في منطقتين شبه إقليميتين هما جزر المحيط الهادي التي أقرت استراتيجيتها في ديسمبر/كانون الأول 2004 وآسيا الوسطى التي ستقر استراتيجيتها خلال عام 2005.

تم، خلال عام 2004، إنشاء مكاتب ميدانية في ثلاثة بلدان – الصين والهند وفييت نام – بموجب البرنامج التجريبي للحضور الميداني (انظر الصفحة 49). وسيتولى المكتب الصيني مهامه على الصعيد شبه الإقليمي يشمل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ومنغوليا. وستوفر هذه المكاتب الدعم في مجالات تنفيذ المشروعات وحوار السياسات وإدارة المعارف وبناء الشراكات على الصعيد القطري.

إدارة الحوافظ – النقاط البارزة

بلغت حافظة الصندوق الإقليمية الجارية بنهاية العام 39 مشروعا وبرنامجا في 15 بلدا وباستثمار إجمالي من جانب الصندوق قدره 697.9 مليون دولار أمريكي. وتم خلال عام 2004 إقرار ستة قروض جديدة من أجل أنشطة في بنغلاديش والصين وإندونيسيا ونيبال وسري لانكا وفييت نام.

من النقاط البارزة الأخرى في إدارة الحافظة ما يلي:

- التركيز على استعراض أداء البرامج القطرية كأداة لتعزيز المشروعات المعرضة للخطر بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (انظر الصفحة 49)
- الموافقة على إنشاء وظيفة مسؤول تيسير الإدارة بهدف تحقيق نتائج إنمائية
- عقد اجتماع مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهو المؤسسة الرئيسية المتعاونة مع الشعبة بهدف تعزيز التعاون لزيادة فعالية الإشراف ومساندة التنفيذ

الأثر

يسعى الصندوق إلى القيام بدور تحفيزي في الإقليم من خلال اختبار الأساليب الابتكارية في الحد من الفقر وتكرار وتوسيع نطاق النهج الناجحة والمجددة. وتركز المشروعات على المشكلات التي لا تعالجها النظم الحالية معالجة كافية وهي قادرة أيضا على التأثير بشكل ملموس على السياسات وعلى التغيرات المؤسسية المطلوبة لتسريع عملية الحد من الفقر الريفي. ويحرص الصندوق على ألا تكون إسهامات مشروعاته الإنمائية مقيدة جغرافيا وذلك من خلال تعزيز التكامل الخارجي والطابع الابتكاري لهذه المشروعات والسعي جاهدا إلى توفيقها مع الأطر القطرية.

التعلم وتقاسم المعارف

استمر تنفيذ مشروع إقامة الشبكة المعرفية من أجل التنمية الريفية في إقليم آسيا والمحيط الهادي في مرحلته الثانية عام 2004 بغية تحقيق هدفه الرئيسي وهو تعزيز أثر الأنشطة الممولة من الصندوق على سبل معيشة المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة في آسيا والمحيط الهادي من خلال تعزيز إقامة الشبكات وتقاسم المعارف على كل الأصعدة. ويركز هذا المشروع بوجه خاص على استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وعلى استنباط وسائط الكترونية جديدة من أجل المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة. وتبنى المرحلة الثانية من المشروع على المرحلة الأولى منه وتغطي ثمانية بلدان (الصين والهند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال وباكستان والفلبين وسري لانكا وفييت نام).

أمريكا اللاتينية والكاريبي

32 بلدا وهي: أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، بربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية

عرض عام

سجل اقتصاد بلدان إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي نموا ايجابيا عام 2004 بعد خمسة أعوام من الركود، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 4.5 بالمائة (3 بالمائة بالنسبة للفرد الواحد). وطرأ أيضا توسع في العمالة وإن بنسبة أقل كثيرا. وحافظ التضخم على معدله المنخفض بحدود 8.5 بالمائة تقريبا. ومع ذلك فإن الإقليم ما زال يواجه تحديات كبيرة، منها أن الانتعاش الاقتصادي هش وأن الإقليم ككل – ولاسيما المناطق الريفية منه –شديد التعرض للعوامل الخارجية ومنها أداء الاقتصاد العالمي والآثار المدمرة للكوارث الطبيعية. وعلى الرغم من كل التقدم المحرز، فإن عددا من بلدان الإقليم ما زال يعاني من مواطن ضعف سياساتية ومؤسسية خطيرة وبخاصة في مجال توفير الفرص لفقراء الريف للحصول على الأصول والخدمات التي يحتاجونها للتغلب على الفقر.

لقد توقف التقدم نحو الحد من الفقر في الإقليم خلال السنوات الخمس الماضية، وبقيت معدلات الفقر والعوز ثابتة عمليا منذ عام 1997 باستثناء عام 2000 عندما أدى تحسن الأداء الاقتصادي إلى خفض عدد الفقراء في الإقليم. واستنادا إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، فإن عدد سكان أمريكا اللاتينية الذين كانوا يعيشون في حالة الفقر بلغ 226 مليوناً تقريباً بحلول عام 2003، منهم 100 مليون صنفوا معوزين – أي يعيشون في حالة من الفقر المدقع. وتفيد التقديرات بأن نحو 62 بالمائة من سكان الريف في الإقليم فقراء.

الاستراتيجية والأنشطة في عام 2004

الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الصندوق في الإقليم هي التالية:

- تمكين فقراء الريف
- تمكين فقراء الريف من الاستفادة من فرص السوق على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية
- تشجيع حوار السياسات وإشراك أصحاب المصلحة المباشرين والحكومات والجهات المانحة في الحوار وفي العمل على نحو مستمر
- إقامة شراكات وائتلافات
- التعلم من التجربة ضمن الإقليم وعبر الأقاليم وجمع المعارف ونشرها

هناك مسألتان مشتركتان في الإقليم هما قضايا التمايز بين الجنسين والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

وتم خلال عام 2004، وضع وثائق فرص استراتيجية قطرية لكل من الأرجنتين وكوستاريكا وإكوادور وباراغواي.

تمكين فقراء الريف

تعطي حافظة قروض الصندوق الأولوية إلى تمكين فقراء الريف مع التركيز الخاص على السكان الأصليين وصغار المزارعين والمزارعين المعدمين والنساء والشباب، وإلى تعزيز النهج التشاركية القائمة على الطلب. وفي عام 2004، أقر الصندوق البرنامج الوطني للتنمية الريفية للمنطقتين الوسطى والشرقية من غواتيمالا الذي يوفر الدعم لصغار المنتجين وللسكان الأصليين. أما في البرازيل، فإن مشروع دعم تنمية المشروعات الأسرية الريفية في الشمال الشرقي الذي أقر حديثا يهدف إلى الحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي بين فقراء المناطق الريفية في الإقليم الشمالي الشرقي للبلاد.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني نظم البرنامج الإقليمي لدعم السكان الأصليين في حوض الأمازون حلقة عمل بعنوان التجربة الحية هدفها التعلم من الخبرة التي اكتسبها الصندوق ومنظماته الشريكة من خلال العمل مع مجموعات السكان الأصليين وتبادلها والتعلم منها. وقد عرضت في حلقة العمل 16 مبادرة حصلت ثلاث منها على جوائز لكونها الأكثر ابتكارا. ويعد البرنامج الإقليمي هذا لإصدار مطبوعة تحتوي على ملخص للعروض التي قدمت في حلقة العمل والاستنتاجات الأساسية التي جرى التوصل إليها.

الاستفادة من فرص السوق

خلقت العولمة تحديات وفرصا على حد سواء لفقراء الريف. ويعمل الصندوق على تعزيز الروابط بين مجموعاته السكانية المستهدفة والأسواق المحلية والإقليمية والدولية، ويولي اهتماما خاصا لدعم تطوير المشروعات الصغيرة. وقد قام برنامج دعم المشروعات الصغيرة الريفية في أمريكا اللاتينية والكاريبي بدور رئيسي في الأنشطة في هذا المجال. فقد عمل خلال السنة على تيسير الاتصالات بين أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة والمستهلكين المحتملين في السوق الإيطالية كجزء من برنامج الجسر التجاري بين إيطاليا وأمريكا اللاتينية والكاريبي المعروف بميكرو إيطاليا.

وفي عام 2004، أقر الصندوق مشروع التنمية الريفية لباتاغونيا الذي سينفذ في الأرجنتين بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف في إقليم باتاغونيا عن طريق توسيع إمكانات حصولهم على الفرص التجارية وعلى الموارد التقنية والمالية وبالتالي عكس الاتجاه الذي كان قائما والذي كانت أنشطة التنمية في المناطق الريفية تقوم في إطاره على تحويلات من الحكومة.

عزز الصندوق دعمه للخدمات المالية الريفية في الإقليم عام 2004 بإطلاق برنامج SERFIU-RAL وهو برنامج إقليمي يشمل بلدان بليز وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبنما. وجرت عملية إطلاق البرنامج رسميا في نيكاراغوا في يونيو/حزيران 2004. وسيضع هذا البرنامج الخدمات المالية في متناول فقراء الريف من خلال دعمه لتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية وتوسيع نطاق تغطيتها. ويقوم برنامج SERFIU-RAL حاليا بدراسة استقصائية عن الخدمات المالية الريفية المدرجة كعناصر في المشروعات التي يمولها الصندوق في أمريكا الوسطى.

إدماج قضايا التمايز بين الجنسين

يبقى القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية أحد اهتمامات الصندوق الرئيسية لأن المرأة الريفية هي التي تتأثر بالفقر بشكل خاص. وخلال عام 2004، وقدم البرنامج الإقليمي لتعزيز إدماج قضايا التمايز بين الجنسين في المشروعات التي يمولها الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاريبي الدعم لـ 16 مشروعا من مشروعات الصندوق ووفر التدريب على قضايا التمايز بين الجنسين. وأعد هذا البرنامج الإقليمي مطبوعة عن مؤشرات التمايز بين الجنسين ومنهجا قائما على النتائج ليستخدم في تقييم المشروعات الريفية وذلك بالتعاون مع برنامج تعزيز القدرة الإقليمية على رصد وتقييم مشروعات تخفيف الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

تتمتع بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بقاعدة غنية من الموارد الطبيعية يعمل الصندوق على حمايتها وتطويرها. ونظرا للعلاقة الوثيقة بين استئصال الفقر وحماية البيئة، فإن الاستدامة الايكولوجية تعتبر شرطا أساسيا للتنمية الزراعية والريفية على المدى الطويل. وخلال العام أقر الصندوق مشروع تطوير الممر الأوسط الذي سينفذ في إكوادور والذي سيكون هدفه الرئيسي تحسين سبل معيشة صغار المزارعين الفقراء ومجتمعات السكان الأصليين والفلاحين.

السياسات والشراكات

إقامة الشراكات والائتلافات هدف استراتيجي للصندوق في الإقليم. وقد واصل الصندوق خلال عام 2004 الإسهام في مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية الريفية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وهذه المجموعة التي أنشئت في مارس/آذار 2000 هي إطار التعاون المؤسسي الرئيسي من أجل التنمية الريفية في الإقليم. وقد اجتمع أعضاء المجموعة في ليما، بيرو، في مارس/آذار 2004 لتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة. وتضم المجموعة في عضويتها ممثلين من الصندوق ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومعهد التعاون الزراعي للبلدان الأمريكية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الألمانية للتعاون التقني. وكما في الاجتماعات الأخرى لمجموعة العمل فقد تم تنظيم جلسة عرضت فيها الحكومة المضيفة استراتيجيتها للتنمية الريفية للمناقشة.

وواصل الصندوق خلال السنة دعمه للوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية في أمريكا اللاتينية والكاريبي في بليز وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما. وتسعى الوحدة لمساعدة المؤسسات الإقليمية والوطنية على تعزيز السياسات التي تتصدى للمعيقات التي تواجه المزارعين والرعاة. وتقوم الوحدة أيضا بتوفير التدريب وهي مصدر لإدارة المعارف يقدم المشورة بشأن تصميم الاستراتيجيات والمشروعات في المناطق الريفية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

شرع الصندوق عام 2004 في تنفيذ برنامج متعدد المانحين لاستئصال الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وهذا البرنامج ثمرة شراكة بين مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والصندوق ودعم مالي متمم من إيطاليا (انظر الصفحة 55). ويقوم هذا البرنامج حاليا بمساعدة الأرجنتين، بناء على طلب من وزير الزراعة، على وضع استراتيجية مستدامة للتنمية الريفية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات. وخلال السنة، واصل البرنامج الإقليمي للصندوق لمنطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تعزيز دوره كمحفل لحوار السياسات في الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وتشيلي وباراغواي وأوروغواي. ويساند هذا البرنامج المشروعات التي يمولها الصندوق عن طريق تطوير الفرص التجارية والسوقية لأصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف.

وبدأ الصندوق عام 2004 أيضا، بالشراكة مع منظمة Trocaire غير الحكومية العاملة في أمريكا الوسطى، دراسة استراتيجيات الحد من الفقر لكل من هندوراس ونيكاراغوا في إطار جهود أوسع يبذلها الصندوق لوضع استراتيجية تساند تصميم وتنفيذ إعداد وثائق استراتيجيات الحد من الفقر في أمريكا اللاتينية والكاريبي. فوثائق استراتيجيات الحد من الفقر أصبحت تعتبر وعلى نحو متزايد عنصرا أساسيا من استراتيجيات التنمية الكلية لمعظم بلدان الإقليم وأداة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إدارة الحوافظ – النقاط البارزة

بلغت حافظة الصندوق الإقليمية الجارية بنهاية العام 33 مشروعا وبرنامجا في 19 بلدا موزعة على أربع مناطق شبه إقليمية هي ـ المكسيك وبنما وأمريكا الوسطى، والبلدان الآندية، والمخروط الجنوبي، والكاريبي ـ باستثمارات إجمالية من جانب الصندوق قدرها 485.7 مليون دولار أمريكي. وتعبر تخصيصات البرنامج الإقراضي عن الاحتياجات الجارية للبلدان. ويقدر عدد الأسر المستفيدة مباشرة من هذه المشروعات بنحو 500 000 أسرة ريفية فقيرة. ومن الصفات البارزة لحافظة القروض الإقليمية على مدى العقد الماضي تزايد عدد البلدان التي تتلقى القروض بشروط عادية. فبنهاية العام، كان 70 بالمائة من المشروعات الجارية تستند إلى شروط عادية أو متوسطة، مما جعلها تؤدي دورا مهما في استمرار التدفقات المالية للمنظمة.

وخلال عام 2004، أفضت المشروعات الثلاثة الجارية التي يشرف عليها الصندوق في إطار البرنامج التجريبي للإشراف المباشر إلى اكتساب دروس في المجالات التالية:

- تصميم الآليات اللازمة لتحسين صياغة برامج عمل مناسبة لعناصر المشروعات المختلفة
- دور التسويق واللامركزية وقضايا التمايز بين الجنسين والخدمات المالية لاسيما في المناطق الهامشية
- أهمية التوصيف المهني وتحديد الاختصاصات ومعايير الانتقاء في تعزيز فعالية مشروعات الصندوق

الأثر

واصل الصندوق خلال عام 2004 إعطاء أولوية عالية لقياس وتقدير نتائج تدخلاته في الإقليم. وقد كان لبرنامج تعزيز القدرة الإقليمية في مجال رصد وتقييم مشروعات تخفيف وطأة الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي دورا أساسيا في هذا المجال.

وقد أبرزت مسودة التقييم الخارجي المستقل للصندوق (انظر الصفحة..) الطابع الابتكاري لعمليات الصندوق في الإقليم لاسيما في بوليفيا وبيرو. وتجلى ذلك أيضا في تقارير الانجاز التي أعدت خلال عام 2004 والتي بينت أن مشروعات الصندوق أثرت تأثيرا إيجابيا لاسيما على مجموعات السكان الأصليين وصغار مزارعي الكفاف والمزارعين المعدمين وعلى قضايا التمايز بين الجنسين. وقد أسهمت مشروعات الصندوق أيضا في إعادة بناء المجتمعات المحلية بعد النزاعات والكوارث الطبيعية (لاسيما في أمريكا الوسطى وكولومبيا وهايتي).

التعلم وتقاسم المعارف

يواصل الصندوق إعطاء أولوية كبرى لعمليات التعلم وإدارة المعارف التي تقوم شبكة فيدأمريكا (FIDAMERICA) بدور رئيسي بشأنها في الإقليم. وتعتبر شبكة الإنترنت رائدة في مجال تبادل المعلومات ونشر الدروس المستفادة من العمل في صفوف الفقراء.

وفي أبريل/نيسان، نظم برنامج منح الخدمات التقنية للتنمية الريفية حلقة عمل بعنوان تيسير عمل المعلمين من السكان الأصليين ـ المدربين في هندوراس. وعالجت حلقة العمل موضوعين رئيسيين هما: مفاهيم التدريب والأدوات الخاصة التي يحتاجها المعلمون – المدربون في عملهم. وقد صممت نتائج حلقة العمل على نطاق واسع إذ إن المشاركين نظموا حلقات عمل مشابهة مع المعلمين من السكان الأصليين في مجتمعاتهم المحلية.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً

30 بلدا وهي: ألبانيا، الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، البوسنة والهرسك، كرواتيا، قبرص، جيبوتي، مصر، جورجيا، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مالطة، المغرب، عمان، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، السعودية، الصومال، السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة واليمن

عرض عام

تغطي الشعبة إقليمين مختلفين: إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وإقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا.

طرأ بعض الانتعاش على النمو الاقتصادي الكلي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا عام 2004 بعد ركود طويل ويعزى ذلك إلى عدة عوامل منها ارتفاع أسعار النفط الخام الذي عاد بالنفع على البلدان المنتجة للنفط، والانتعاش القوي الذي شهده قطاع الزراعة بعد ثلاث سنوات من الجفاف، وأولى بوادر ارتفاع الطلب في اقتصادات أوروبا الغربية. ومع ذلك ما زال الإقليم عرضة للآثار الجانبية للحرب في العراق والصراع الإسرائيلي الفلسطيني وأزمة دارفور في السودان والبيئة الجيوسياسية المتوترة عموما. وما زالت بلدان عديدة تواجه تحديا كبيرا يتمثل في البطالة ولاسيما بطالة خريجي الجامعات من الشباب. ويعتبر عموما أن تسريع التكامل في مجالي التجارة والاستثمار هو السبيل الأفضل والأكثر استدامة إلى مواجهة هذه التحديات.

وشهد معظم البلدان في إقليم البلدان المستقلة حديثا نموا اقتصاديا جيدا بعض الشيء. فقد أخذت البلدان تخرج وإن ببطء من ظل النظام الشيوعي القديم لتسعى إلى اللحاق ببلدان أوروبا الغربية. إلا أن التقدم ما زال مطلوبا في مجالات عديدة منها تحسين إدارة وتنظيم الموارد العامة ككل وتشجيع بناء المؤسسات لدعم الاقتصادات القائمة على السوق وجذب الاستثمارات من القطاع الخاص.

الاستراتيجية والأنشطة خلال عام 2004

تركز استراتيجيات الصندوق لكل من إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وإقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا على أربعة أهداف رئيسية هي التالية بالنسبة لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا:

- تمكين فقراء الريف ومنظماتهم
- تعزيز المساواة بين الجنسين
- تنويع مصادر دخل فقراء الريف
- ضمان إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة

وهي التالية بالنسبة لإقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا:

- تمكين فقراء الريف ومنظماتهم
- تعزيز المساواة بين الجنسين
- دعم العملية الانتقالية والتحول إلى اقتصاد السوق
- تيسير قيام روابط السوق في قطاع الزراعة

تم خلال عام 2004، إعداد وثيقة فرص استراتيجية قطرية لجورجيا أقرها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول.

تمكين فقراء الريف

من شأن كل مشروعات القروض التي أقرت عام 2004 في الإقليمين تقريبا أن تمكن فقراء الريف وتعزز منظماتهم. ومن المنتظر أن يؤدي مشروع إدارة الموارد المجتمعية في الضالع في اليمن، ومشروع إدارة الموارد الزراعية – المرحلة الثانية في الأردن وبرنامج إدارة الموارد في غرب السودان إلى تعزيز قدرات المجتمعات المحلية الريفية على تحديد أولويات احتياجاتها الإنمائية ووضع خطط عمل مجتمعية. وسيساند المشروع اليمني أيضا تسهيلات تمويل القروض الصغري المجتمعية.

وهناك مجال رئيسي آخر هو إنشاء رابطات لمستخدمي المياه أو تعزيز قدرات الرابطات القائمة لتمكينها من تولي أعمال صيانة وتشغيل نظم الري المحلية. ولهذه الرابطات دور مهم في تحسين طرق توفير إمدادات المياه للمنتجين الزراعيين الفقراء وفي تعزيز استدامة نظم الري. وسيوفر مشروع تنمية الشمال الشرقي في أذربيجان، الذي أقر عام 2004، الدعم لست رابطات من هذا النوع في 48 قرية.

تعزيز المساواة بين الجنسين

تستهدف أنشطة الصندوق في كلا الإقليمين النساء على الصعيدين الفردي والجماعي لضمان تكاملهن مع عملية التنمية التشاركية. ويتضمن المشروعان المشار إليهما أعلاه الخاصان بالأردن وباليمن أنشطة محددة تستهدف النساء، منها محو الأمية وتشجيع التقنيات الموفرة للجهد والأنشطة الزراعية وغير الزراعية المدرة للدخل وتعزيز إمكانات الحصول على قروض.

واصلت برامج تعميم الاهتمام بالتمايز بين الجنسين في كلا الإقليمين أنشطتها خلال عام 2004 بدعم من منحتين جاريتين. ففي إقليم الدول المستقلة حديثا جرى تنظيم حلقة عمل بعنوان تحليل قضايا التمايز بين الجنسين في مجال التنمية الريفية في تشيزنياو، جمهورية مولدوفا، في مايو/أيار 2004. ونتيجة لحلقة العمل هذه شرعت كل مشروعات الصندوق في الإقليم في وضع خطط لتعميم الاهتمام بالتمايز بين الجنسين، ويجري تقديم المساعدة التقنية لتمكينها من تنفيذ هذه الخطط.

تنويع مصادر دخل فقراء الريف

كل الأنشطة التي أقرت عام 2004 في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تساند تطوير المشروعات الصغيرة والعمل الريفي غير الزراعي كمصادر لتنويع دخل فقراء الريف. وهي تسهم أيضا في تحسين طرق تقديم الخدمات المالية وإيصالها للمجموعة التي يستهدفها الصندوق.

- في الجزائر، سيساند مشروع التنمية الريفية في جبال تراراس وسبع شيوخ في ولاية تلمسان إنشاء 30 رابطة للادخار والائتمان على صعيد المجتمعات المحلية.
- وفي اليمن، سيتم تشجيع العمل غير الزراعي من خلال التدريب المهني على نطاق واسع من المهارات.
- وفي الأردن، سيجري تعزيز مؤسسات تمويل القروض الصغري التعاونية على صعيد القرى.
- وفي السودان، سيجري تعزيز قدرة المؤسسات المالية الريفية على تصميم خدمات تناسب الفقراء وتشجيع أنشطة التسويق الزراعي.

ضمان إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة

واصل الصندوق خلال عام 2004 دعم إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة وتوفير فرص وصول عادلة إلى الموارد الطبيعية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وسيضع برنامج غرب السودان الأسس لهيكلية تسييرية جديدة لإدارة الموارد الطبيعية تشمل موارد المياه والأراضي والغابات في ولايات كردفان. كذلك فإن مشروع الأردن سوف يمول أنشطة صون التربة والمياه والبنى الأساسية لجمع المياه (مثل الصهاريج والسدود الترابية الصغيرة) وبرنامج بحوث حول الطرق الآمنة والمجدية اقتصاديا لمعالجة مياه الصرف المنزلية لاستخدامها في ري المحاصيل الشجرية.

وسيعيد مشروع الجزائر بناء الموارد العلفية وتحسين إدارة المراعي والموارد الحرجية الرعوية ويجدد القطعان.

دعم عملية التحول إلى اقتصاد السوق

سييسر برنامج التنمية الاقتصادية للمناطق الريفية الذي أقر لأرمينيا عام 2004 ومشروع أذربيجان سالف الذكر الانتقال إلى الاقتصاد القائم على السوق عن طريق دعم المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة وتوفير خدمات وساطة مالية وغير مالية ريفية في مجال الأعمال. وسيتم من خلال مرفق التمويل الريفي الذي سينشأ للمرة الأولى في أرمينيا استخدام أموال قرض الصندوق لإعادة تمويل رأسمال المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية الخاصة المؤهلة لذلك. وستقوم هذه المؤسسات بدورها بعد ذلك بتقديم القروض للمشروعات الصغيرة الأسرية الزراعية وغير الزراعية كما للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الريفية. ويدعم مشروعا أذربيجان وأرمينيا التزام الصندوق الجديد بتنمية القطاع الخاص المحلي.

تيسير إقامة روابط السوق في قطاع الزراعة

تركز معظم المشروعات الجديدة التي مولها الصندوق عام 2004 في إقليم البلدان المستقلة حديثا على ضرورة ربط المنتجين بالأسواق بغية جني ثمار ارتفاع إنتاجية المزارع وتوليد دخل نقدي للأسر الريفية. وسيضطلع الصندوق في أذربيجان بالمهام التالية:

- دعم برنامج من البيانات العملية وأنشطة الإرشاد عن التكنولوجيا والممارسات الزراعية الحديثة
- مساعدة المزارعين على تنظيم أنفسهم واكتساب مهارات تجارية وتعزيز منظمات المنتجين والتسويق
- توسيع نطاق إمكانات حصول المزارعين وأصحاب المشروعات على القروض والمدخلات الزراعية

أما في أرمينيا، فإن المشروع الجديد سيمول إنشاء بنى أساسية في مجال التسويق منها مثلا وحدات لتصنيع الإنتاج الزراعي والمسالخ ومنشآت لإنتاج الألبان.

السياسات والشراكات

واصل الصندوق على مدى عام 2004 تعاونه الوثيق مع شركائه القائمين في الإقليمين، وأقام في الوقت نفسه شراكات جديدة. وقد شمل ذلك اتخاذ ترتيبات تمويلية وائتلافات من أجل إصلاح السياسات وحوار السياسات ومشاروات مع مختلف الأطراف صاحبة المصلحة مثل المنظمات غير الحكومية والباحثين المحليين والقطاع الخاص. وقد تضمنت المشروعات التي أقرت خلال السنة لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وإقليم الدول المستقلة حديثا ترتيبات تمويل مشترك مع صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط (صندوق الأوبك)، وللمرة الأولى منذ سنوات عديدة، مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي ستقدم منحا لدعم أنشطة المساعدة التقنية التي ستنفذ في إطار مشروع أرمينيا الجديد الذي يموله الصندوق. وقد حصل مشروع الأردن أيضا على ما مجموعه 6.45 مليون دولار أمريكي كمنحة من المرفق العالمي للبيئة لدعم أنشطته في مجال الإدارة المستدامة للأراضي. وقد تم عقد محادثات مع البنك الأوروبي للاعمار والتنمية بشأن شراكة محتملة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية الريفية وتنمية القطاع الخاص في إقليم الدول المستقلة حديثاً.

واستمر التعاون مع المانحين الثنائيين أيضاً. وثمة ترتيبات قائمة حاليا يتم بموجبها دعم عدة منح مساعدة تقنية بأموال متممة (انظر الصفحة 54) بما في ذلك تسهيلات بقيمة 3 ملايين يورو (3.99 مليون دولار أمريكي) قدمتها إيطاليا عام 2003 لتعزيز إمكانات وصول المزارعين إلى الأسواق في منطقة البلقان.

كانت مجالات حوار السياسات التي شارك فيها الصندوق خلال السنة وثيقة الصلة بأنشطة المشروعات الجارية التي توفر محفلا لمناقشات السياسات مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الأطراف ذات المصلحة. وقد شملت هذه المجالات قضايا اللامركزية والتسيير المحلي وسياسات التمويل الريفي وسياسات تنمية القطاع الخاص وسياسات الأراضي والمياه. وفي إطار مشروع اليمن ستتلقى منظمة غير حكومية محلية هي رابطة تمكين المرأة اقتصاديا منحة قدرها 000 100 دولار أمريكي لدعمها تقنيا وبناء قدراتها في مجال تمويل القروض الصغري وتنمية المشروعات الصغيرة للنساء.

وفي إطار البرنامج التجريبي للحضور الميداني (انظر الصفحة 49) وبعد إقرار مشروعي السودان واليمن في ديسمبر/كانون الأول 2003، تم إقرار اقتراح خاص بمصر في ديسمبر/كانون الأول 2004. وسيكمل التمثيل الميداني ترتيبات مساندة التنفيذ الجارية ويعزز قدرة الصندوق القطرية في مجال حوار السياسات والشراكة مع الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها من المنظمات العاملة في مجال التنمية.

إدارة الحوافظ – النقاط البارزة

تألفت حافظة الصندوق الإقليمية الجارية بنهاية العام من 38 مشروعا وبرنامجا في 19 بلداً وغزة والضفة الغربية، وبلغ إجمالي استثمارات الصندوق فيها 516.9 مليون دولار أمريكي. وقد جرى خلال العام إقرار ستة قروض جديدة من أجل أنشطة في كل من الجزائر وأرمينيا وأذربيجان والأردن والسودان واليمن.

الأثر

بينت تقارير التقييم المرحلية النهائية عن المشروعات في كلا الإقليمين لعام 2004 أن هذه المشروعات قد حققت نتائج وآثارا مهمة في المجالات التالية:

- زيادة الدخول وتعزيز الأمن الغذائي الأسري
- تحسين إنتاجية الأراضي والعمالة والمياه
- إنشاء منظمات اقتصادية – اجتماعية ودعم القائم منها مثل رابطات مستخدمي المياه ورابطات مستخدمي المراعي والمجموعات النسائية
- إصلاح الموارد الطبيعية كالينابيع والغابات والمراعي
- تعزيز قدرة المؤسسات على خدمة فقراء الريف لاسيما في مجال توفير الخدمات المالية الريفية في إقليم الدول المستقلة حديثاً

ومع التركيز المتزايد على قياس نتائج وأثر عمليات الصندوق، فإن الشعبة تعكف على تحسين نظم الرصد والتقييم ضمن مشروعاتها الجارية والتأكد من أن كل المشروعات الجديدة تصمم على نحو يقضي بتقديم تقارير استنادا إلى مؤشرات نظام قياس النتائج والأثر (انظر الصفحة 50).

التعلم وتقاسم المعارف

أقر الصندوق عام 2004 منح ابتكارية لدعم البحوث الزراعية وتحسين إدارة موارد المياه وغير ذلك من مبادرات التعلم وتقاسم المعارف. فقد أقر الصندوق، مثلا، منحة بقيمة مليون دولار أمريكي لإنشاء شبكة karianet، وهي شبكة لتوليد المعارف وتقاسمها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويشارك في تمويل هذه المبادرة وتنفيذها المركز الدولي لبحوث التنمية. وقد تم التوقيع على اتفاقية المنحة عام 2004 وبدأ التنفيذ مع نهاية العام. وستقوم هذه الشبكة بتبادل المعلومات والتجارب وأفضل الممارسات والدروس المستفادة وقصص النجاح التي حققتها مشروعات الصندوق في الإقليم ومع الأطراف ذات المصلحة. وأقر الصندوق أيضا منحة بقيمة 200000 دولار أمريكي لإنشاء شراكة بين الصندوق والشتات الصومالي لدعم أنشطة الحد من الفقر في الصومال.

وخلال عام 2004، رعى الصندوق أو شارك في مؤتمرات وحلقات عمل كانت مناسبات لتقاسم الخبرات التي اكتسبها الصندوق. ومن هذه المؤتمرات وحلقات العمل، اجتماع المجالس المنبثق عن اجتماع القمة المعني بالقروض الصغيرة لإقليم الشرق الأوسط/أفريقيا الذي عقد في الأردن في أكتوبر/تشرين الأول.

الدعم التقني

ضمان الجودة

تعمل شعبة المشورة التقنية في الصندوق من أجل ضمان تصميم الأنشطة الإنمائية للمنظمة وتنفيذها على نحو يضمن لها مستوى رفيعا من الجودة وحدا أقصى من الأثر. ووظيفة ضمان الجودة هذه تشمل السياق التكنولوجي والمؤسسي والسياساتي والجدوى الاقتصادية والتجاوب مع شواغل التمايز بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. وقد حول هذا الدور عام 2004 من وظيفة لدعم التصميم إلى مساندة استباقية لدعم التصميم ومساندة التنفيذ بهدف المساعدة على تعزيز أثر تدخلات الصندوق الإنمائية: وقد أصبح الاهتمام ينصب اليوم على الانتقاء والفعالية وقياس النتائج والأثر ومراعاة قضايا التمايز بين الجنسين. وتستضيف الشعبة أيضا أمانة برنامج منح الصندوق الذي يدير وينسق المنح ويضطلع بكامل المسؤولية عن المنح التي تقدم لدعم البحوث وتشجيع الابتكارات وما يتصل بذلك من بناء للقدرات.

واصلت فرق تجهيز المشروعات القيام بدور مهم واستباقي في إشراك موظفي شعبة الاستشارات التقنية ومختصين في مختلف الموضوعات في أعمال تصميم المشروعات. وقد تم عام 2004، وضع الأسس لشراكة تجهيز المشروعات وتنفيذها التي ستوسع نطاق العمل بنهج الشراكة الذي تعتمده فرق تجهيز المشروعات لتشمل العمل الميداني أيضا.

ومما تحقق خلال السنة أيضا هو التكامل الفعال بين دور الشعبة في مجال التعلم المؤسسي وحوار السياسات واستقطاب التأييد ووظيفة ضمان الجودة. وقد تم إنشاء ثلاث مجموعات مواضيعية تكميلية وذلك لأغراض إدارة المعارف.

تخضع كل المشروعات والبرامج التي تدخل ذخيرة الصندوق إلى ترصد بيئي وتصنف حسب تأثيرها المحتمل على البيئة. وقد اكتسب الصندوق في عام 2004 مزيدا من الخبرة في تصميم المشروعات التي تجمع بين الاهتمامات البيئية العالمية والأهداف الإنمائية الوطنية. وتشمل المستجدات إقرار أمانة المرفق العالمي للبيئة لسبعة مشروعات عام 2004.

التعلم وتقاسم المعارف

المعلومات والاتصالات

عزز الصندوق عام 2004، شعبة المعلومات والاتصالات التي أنشئت عام 2002، ووضع مشروع استراتيجية للاتصالات لتوجه استثمارات الصندوق في ستة مجالات:

- الاتصالات الداخلية
- العلاقات مع الدول الأعضاء
- الاتصالات بين المؤسسات
- الاتصالات الإقليمية
- إدارة المعلومات والمعارف
- الاتصالات من أجل التنمية

وفي عام 2004، أطلق الصندوق برنامجا للاتصالات الداخلية لتيسير نجاح عملية التغيير ضمن المؤسسة ولبناء ثقافة المعرفة ولتزويد كل الموظفين والشركاء بالمعلومات التي يحتاجونها لأداء مهامهم على نحو فعال. ومن المبادرات الناجحة الرسالة الاستهلالية اليومية على الإنترنت وتطوير شبكة الإنترنت الداخلية ووضع نموذج أولي لنشرة إخبارية عن الصندوق.

وعزز الصندوق أنشطته الخارجية الإعلامية الموجهة والمتعددة الوسائط لتعميق الفهم عالميا للفقر الريفي والنهج الناجعة في استئصاله. وبدعم من الاتصالات تمكن الصندوق من تعزيز حضوره على المسرح العالمي ليؤثر في السياسات وليتبادل المعارف في المحافل والمناسبات العالمية والإقليمية وقد شمل ذلك إطلاق السنة العالمية للقروض الصغيرة في نيويورك وميلانو، والمؤتمر العالمي بشأن توسيع نطاق الحد من الفقر في شنغهاي.

وقد أدت الروابط المباشرة بوسائط الإعلام وبالأحداث إلى ازدياد تغطية وسائط الإعلام لقضايا الفقر الريفي والدروس المستفادة وذلك من خلال جهود الصندوق المطبوعة وعلى الأثير وفي التلفزيون وفي قنوات الإنترنت. وقد بثت البرامج التي أنتجها الصندوق على هيئة الإذاعة البريطانية BBC وعلى CNN وCNN الأسبانية، وتلفزيون الأمم المتحدة وADN Kronos وقناة RAI الإيطالية وشاهدتها أكثر من 500 مليون أسرة في أكثر من 200 بلد. وكان من أبرز ما تحقق خلال السنة الإنتاج المشترك بين الصندوق والتلفزيون الأسباني والبريطاني بعنوان "بعد الحرب" يتناول الحرب والسلم والفقر في بوروندي ويبرز عمل الصندوق في مجال الاعمار لمرحلة ما بعد النزاع في البلاد.

ومن المجالات التي لقيت اهتماما رئيسيا خلال السنة، وضع الأساس النظري للموقع الإلكتروني للفقر الريفي ونمذجته واختباره ليكون، كما جرى تصوره أصلا، أساسا للتعلم وتقاسم المعارف في الصندوق فضلا عن توسيع نطاق توسيع نطاق الابتكارات الميدانية مع التركيز على الشبكات الإقليمية للصندوق.

الموقع الإلكتروني للفقر الريفي

عكف الصندوق خلال السنوات القليلة الماضية، على السعي من أجل تعزيز التعلم وتقاسم المعارف داخليا وخارجيا ولتوسيع حدود المنظمة من خلال العمل النشط مع المجتمعات المحلية التي تجتهد للقضاء على الفقر الريفي. وخلال عام 2004، وفي إطار مبادرة تعميم الابتكار (انظر الصفحة 48)، بدأ الصندوق العمل على استحداث الموقع الإلكتروني للفقر الريفي.

وهدف الموقع الإلكتروني هو الإسهام في استئصال الفقر الريفي عن طريق تعزيز تقاسم المعلومات والمعارف وتحويل النضال من أجل استئصال الفقر الريفي إلى أولوية عالمية. وإذا ما تم إنشاء هذا الموقع فإنه سيزود المجتمعات بالمعلومات والمعارف التي يحتاجونها من أجل استئصال الفقر الريفي متضمنا ثروة من المعارف والمعلومات والموارد من مصادر عديدة عن استئصال الفقر الريفي.

سيدير الصندوق الموقع الإلكتروني ويضطلع بدور رئيسي في ضمان إيصال صوت كل الأطراف الفاعلة في استئصال الفقر الريفي، ولا سيما فقراء الريف أنفسهم وممثليهم. وسيمنح الموقع كل الأفراد حق إنتاج المعلومات والمعارف واكتسابها واقتباسها واختزانها ونشرها وإدارتها واستخدامها.

وإذا ما استحدث هذا الموقع، فإنه سيساعد الصندوق على أداء دوره التحفيزي من خلال تعزيز قدرة المنظمة على تقاسم المعارف – وهي مصلحة عامة عالمية – وجعله مصدرا من مصادر المعرفة وعاملا مؤثرا في سياسات الفقر الريفي. وسيسعى الصندوق إلى تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- توفير إمكانات الإطلاع على عصارة المعلومات
- خلق بيئة تعاونية للتقاسم والتعلم
- ربط المزارعين وصائدي الأسماك والنساء وأصحاب المشروعات الصغيرة والمنظمات غير الحكومية والحكومات وأصحاب القرار والموظفين الميدانيين بكل الشركاء في مجال التنمية الريفية وكل الشبكات القائمة

- إنشاء محفل للاستماع إلى فقراء الريف ومنظماتهم وللتعلم منهم
- دعم تقاسم المعلومات عن قصص النجاح والإخفاق
- الربط بين العاملين في الميدان وراسمي السياسات

تم خلال العام عرض نموذج للموقع الإلكتروني للفقر الريفي في عدة حلقات عمل إقليمية وعلى المجلس التنفيذي للصندوق.

حلقة عمل للشبكات الإقليمية

يسعى الصندوق منذ مدة إلى إنشاء نظام اتصالات عالمي متكامل. وقد تحقق قدر كبير من التقدم يدل عليه الموقع الحالي على شبكة الإنترنت وهو قاعدة معارف الصندوق عن الفقر الريفي (www.ifad.org/rural/index.htm) والشبكات الإقليمية وهي: شبكة ENRAP (لآسيا والمحيط الهادي)، FIDAFRIQUE (لأفريقيا الغربية والوسطى) FIDAMERICA (لأمريكا اللاتينية والكاريبي) وKARIANET (التي ستطلق في يناير/كانون الثاني 2005 لتخدم إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا).

وفي إطار الجهود التي تبذل لتعزيز التعلم والتقاسم داخليا وخارجيا، قامت شعبة إدارة البرامج وشعبة المعلومات والاتصالات بتنظيم حلقة عمل في أكتوبر/تشرين الأول 2004، ضمت شبكات الصندوق الإقليمية المعنية بالمعارف والمعلومات.

زيارة مدراء المجلس التنفيذي الميدانية إلى الهند

في إطار الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل تعزيز حضوره الميداني والتفاعل مباشرة مع فقراء الريف والإطلاع على الواقع على الأرض، شارك خمسة من مدراء المجلس التنفيذي للصندوق في زيارة ميدانية إلى ولاية غوجارات في الهند وذلك في ديسمبر/كانون الأول 2004. وقد نظمت الزيارة رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص التي يقع مقرها في عاصمة الولاية أحمد آباد كجزء من برنامج التعريف والحوار الذي يهدف إلى توعية المشاركين بقضايا الفقر وتعزيز الالتزام الشخصي بالحد من الفقر. والرابطة منظمة تضم النساء الفقيرات العاملات لحسابهن الخاص ويبلغ عدد أعضائها نحو 000 200 امرأة.

عاش المدراء عدة أيام مع أسر فقيرة في مناطق ريفية وحضرية، وقاموا على وجه الخصوص، بمرافقة النساء، وكلهن عضوات في الرابطة، في أعمالهن اليومية. ووفرت الزيارة فرصة للإطلاع عن كثب على المعيقات التي تواجهها النساء الفقيرات. وعقد المدراء أيضا مناقشات مع مسؤولين من حكومة الولاية والحكومة المركزية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تتعاون مع الصندوق في المنطقة.

مذكرات التعلم

جرى عام 2004، إدخال مذكرات التعلم الابتكارية إلى عملية تصميم مشروعات الصندوق لتعزيز فعالية التدخلات الإنمائية للمنظمة. وكان الغرض من ذلك تناول القضايا المنهجية المتكررة المتصلة بتصميم المشروعات المنبثقة عن الاستعراضات التقنية. فقد قامت شعبة المشورة التقنية بتحليل مذكرات الاستعراض التقني وغيرها من مصادر المعلومات واقترحت معايير دنيا لتصميم المشروعات. وطرحت الشعبة المذكرات على مدراء البرامج القطرية والخبراء الاستشاريين على أساس تجريبي خلال عملية صياغة المشروعات في أوائل عام 2004. ولم ينته العام إلا وكانت المذكرات قد أصبحت عملا معتادا. فهذه المذكرات تضفي طابعا مؤسسيا على عملية التعلم من التجربة العملية إذ يتم في نطاقها استخلاص الدروس والتثبت منها وتوظيفها على نحو منهجي في صياغة مشروعات القروض. وقد تم حتى اليوم إعداد ثمانية عشر مشروع مذكرات للتعلم، تشمل نماذج عن أفضل الممارسات المستخلصة من تصاميم

حديثة وجارية. وأيد التقييم الخارجي المستقل (انظر الصفحة 44) فكرة مذكرات التعلم وأشاد بمبادرة شعبة المشورة التقنية في بيان الحاجة إلى تحسين نوعية التصميم والعمل لتلبيتها. وسيتم دوريا تحديث المذكرات في ضوء التجربة، وستعد مذكرات عن الاحتياجات التنفيذية للمشروعات لتصاحب المذكرات التي تركز على دورة المشروع من مرحلة الاستهلال إلى الصياغة فالتقدير.

مذكرات المشورة التقنية

تصف مذكرات المشورة التقنية التقنيات المناصرة للفقراء وتطبيقاتها في سياق الممارسات الموصى بها أو أفضل الممارسات. وهي موجهة إلى مصممي المشروعات ومخططي التنمية، كذلك فإنها ترد بصيغ يسهل إدراجها في تصميم مشروعات القروض بوصفها تقنيات جرى التثبت منها، وعملا على وضعها موضع التحقق استخدمت حسب الاقتضاء في مواقع محددة. وقد جرى خلال عام 2004، استكمال مذكرات مشورة تقنية من 13 برنامجا وتم جمع واستعراض 26 مذكرة جديدة.

المجموعات المواضيعية

أعيد هيكلة شعبة المشورة التقنية في الصندوق لتمكنها من مواكبة عمليات التغيير في المنظمة والمساهمة فيها على نحو أفضل والتأثير على السياسات والبرامج والمشروعات على نحو أكبر. وتم تشكيل ثلاث مجموعات مواضيعية تقابل الأهداف الثلاثة لإطار الصندوق الاستراتيجي.

- مجموعة الأصول البشرية والاجتماعية التي تضم مستشارين تقنيين وخبراء مواضيعيين في المجالات التالية: تحليل الفقر ونهج سبل العيش المستدامة، وتحديد المستهدفين، وقضايا التمايز بين الجنسين، والتغذية والصحة العامة، وتقدير الأثر، والتنمية المجتمعية، والسياسات والمؤسسات، والإرشاد والبحوث الزراعية التشاركية.
- مجموعة الأصول المالية والتسويق والمؤسسات التي تضم خبرات في المجالات المواضيعية المتعلقة بالتمويل الريفي والتسويق والتحليل المالي والاقتصادي وموظفين مسؤولين عن تنسيق المنح وإدارة الميزانية.
- مجموعة الأصول الإنتاجية والتكنولوجيا التي تضم خبرات في مجالات الإنتاج المحصولي والحيواني، والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، والمياه والبنى الأساسية الريفية.

وفي عام 2004، شارك أفراد مجموعة الأصول البشرية والاجتماعية في مبادرات إدارة المعارف التي ترمي إلى توثيق ونشر المعارف المستقاة من الميدان من خلال ما يلي بشكل رئيسي:

- مواقع عن قضايا التمايز بين الجنسين على شبكة الإنترنت: أنشئ بنك المعارف الإلكتروني عن قضايا التمايز بين الجنسين لتسجيل وجمع وتبادل الوثائق ذات الصلة المستقاة من البرامج الإقليمية لقضايا الجنسين ومن المقر الرئيسي للصندوق
- نهج التغذية وسبل العيش المستدامة: تم تحديث موقع الأمن الغذائي الأسري والتغذية على الإنترنت وأنشئ محفل لنهج سبل العيش المستدامة، وتم توفير تدريب إضافي بشأن النهج
- أنشطة مواضيعية جديدة عن صناديق التنمية المجتمعية، والاستهداف والمشاركة: وتم على وجه الخصوص، القيام باستعراض مكتبي لتجربة الصندوق مع صناديق التنمية: دروس مستجدة وأعد كتاب مرجعي بعنوان عمليات تشاركية لتحقيق الأثر

وفي مجال إدارة المعارف والتعلم، اضطلع أفراد مجموعة الأصول المالية بالأنشطة التالية خلال عام 2004:

- إطلاق مبادرة مشتركة بين الصندوق وMIX في إطار مبادرة تعميم الابتكار (انظر الصفحة 48): MIX MARKET وهو محفل على شبكة الإنترنت تتبادل من خلاله مؤسسات تمويل القروض الصغري المعلومات عن وضعها المالي إضافة إلى مؤشرات أساسية عن مدى شمول المستهدفين ومستوى الأداء المالي اللذين يعكسان أفضل الممارسات في قطاع تمويل القروض الصغري
- إتمام سلسلة من الأدوات المعيارية الجديدة في مجال التمويل الريفي والمشروعات الريفية
- تنظيم مؤتمر دولي في نوفمبر/تشرين الثاني في بورصة ميلانو عن دور المصارف في تمويل القروض الصغري تمهيدا لإطلاق السنة الدولية للقروض الصغرى
- استعراض الممارسات الحديثة في مجال تعزيز المشروعات الريفية والوصول إلى الأسواق
- استكمال مسودة مذكرة تعلم بعنوان الوصول إلى الأسواق وسلاسل السلع وإعداد مذكرة تعلم بعنوان التحليل المالي والاقتصادي

وقامت مجموعة الأصول المالية، كجزء من برنامج عملها في مجال التعلم والنشر، عام 2004 باستكمال أربع دراسات تقنية عن قضايا أساسية تتصل بالتمويل الريفي سيتم إدراجها كملاحق ضمن أدوات اتخاذ قرارات التمويل الريفي في الصندوق:

- دليل تقني بعنوان التسيير في مؤسسات تمويل القروض الصغري/التمويل الريفي
- تقرير بعنوان: قياس الأثر في التمويل الريفي
- سلسلة من دراسات الحالة عن تمويل الزراعة استكملت بالتعاون مع الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء في إطار منحة تقنية مشتركة بين الصندوق والجماعة الاستشارية
- وثيقة موقف عن التحويلات المالية

شارك أفراد مجموعة الأصول الإنتاجية في المرحلة التحضيرية من مبادرة الصندوق لتعميم الابتكار واضطلعوا بدراستين هما: توسيع نطاق الممارسات الابتكارية في مجال إدارة القطعان الصغيرة وتسيير وإدارة الأراضي والمياه. وعملوا أيضا على تحديث قاعدة معارف الثروة الحيوانية والمراعي وشاركوا في حلقة عمل في المغرب لاستكشاف طرق لنشر الدروس المستفادة من مشروعات الصندوق المتصلة بإدارة الثروة الحيوانية والمراعي.

وقاعدة معارف الثروة الحيوانية والمراعي محفل الكتروني للإطلاع على التجارب المتصلة بمشروعات الاستثمار في الثروة الحيوانية والمراعي وتبادلها (www.ifad.org/irkm/). وقد تم تحديث عدة دراسات حالة خلال السنة وأضيفت عدة وثائق جديدة إلى الموقع الإلكتروني. وفضلا عن هذا جرى إدراج دراسات حالة من فيدامريكا ومن المركز الدولي للتنمية المتكاملة في المناطق الجبلية يفيد تعزيز نطاق الربط بالإنترنت والتفاعل مع شبكات الصندوق وغيره من المؤسسات الدولية.

ومن المبادرات الرئيسية التي أطلقت نشر كتاب خدمات الإنتاج الحيواني والفقراء: مبادرة عالمية – تجميع وتنسيق التجارب وتقاسمها الذي أصدره الصندوق عام 2004 كجزء من أنشطة الاحتفال بمرور 25 عاما على تأسيسه. والكتاب تقرير عن عمل المبادرة العالمية – خدمات الإنتاج الحيواني والفقراء، وهي نشاط مشترك بين الصندوق والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، والبنك الدولي، وإدارة المشورة الزراعية الدانمركية وجامعة ريدنغ بالمملكة المتحدة ومؤسسات وطنية في بنغلاديش، وبوليفيا، والدانمرك، والهند، وكينيا.

تتولى الدراسة تقدير الإمكانات المتاحة لمربي الحيوانات الفقراء كي يفيدوا من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية في العالم النامي وهو ما يمكن أن يفتح آفاقا للحد من الفقر من خلال النمو الاقتصادي كعامل رئيسي. وتستند المعلومات والتحليلات المدرجة في الكتاب إلى دراسة للأدبيات ودراسات الحالة المتاحة من بنغلاديش، وبوليفيا، والدانمرك، وولاية أوريسا في الهند، وكينيا.

شارك أفراد المجموعة أيضا في أنشطة للتعلم وتقاسم المعارف تتصل بالمرفق العالمي للبيئة بما في ذلك إعداد نشرة إخبارية عن الشراكة بين الصندوق والمرفق. وشارك أفراد المجموعة أيضا في مشروع المرفق المتوسط الحجم بشأن الدعم العالمي لتيسير التبكير في تجهيز البرنامج الخاص بتدهور الأراضي وتنفيذه. وقدم أفراد المجموعة وعدد من مدراء البرامج القطرية مدخلات للدليل التدريبي بشأن الإدارة المستدامة للأراضي وأعدوا دراسات حالة استناداً إلى مشروعات في الهند، والمغرب، ونيبال. وشارك أفراد من المجموعة في أربعة اجتماعات في فريق المهام المشترك بين الوكالات بشأن تدهور الأراضي التابع للمرفق العالمي للبيئة وفي الفريق العامل التابع لفريق المهام بشأن مؤشرات نضوب الأراضي.

وتقوم شعبة المشورة التقنية بدور رئيسي في وضع السياسات التشغيلية بالتعاون مع المجموعات. وقد أسهمت الشعبة عبر ذلك وخلال عام 2004 في محفل سياسات الصندوق (انظر الصفحة 60) وفي حوار السياسات ودور المنظمة في استقطاب التأييد.

حلقات تدارسية بشأن السياسات

تم خلال عام 2004، تنظيم حلقات تدارسية سياساتية عن قضايا أساسية لموظفي الصندوق وشملت هذه الحلقات ما يلي:

- المجتمع المدني والوجه المتغير لتعددية الأطراف وهو موضوع قدمه جون كلارك مدير مشروع فريق الشخصيات البارزة التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومؤلف كتاب: civil society and the battle for ethicl globalization. وقد عرضت الحلقة التدارسية موجزا للمقترحات الأساسية في التقرير الذي يقدم المشورة للأمين العام للأمم المتحدة وللدول الأعضاء في الصندوق بشأن الأسباب التي تفرض على الأمم المتحدة تعزيز علاقاتها مع المجتمع المدني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والطريقة التي ينبغي أن تسلكها الأمم المتحدة في ذلك.
- وقدم رافي كانبور، أستاذ الشؤون العالمية وأستاذ الاقتصاد في جامعة كورنيل، الولايات المتحدة، موضوع العوامل الخارجية عبر الحدود والسلع العامة الدولية وأبعادها بالنسبة لوكالات المعونة كما أدار حلقة تدارسية بعنوان إصلاح طريقة المؤسسة الدولية للتنمية في تخصيص المساعدات: اقتراح متواضع.

أنشطة التقييم في الصندوق في عام 2004

لمحة عامة للتقرير السنوي الثاني عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

أعد مكتب التقييم خلال عام 2004، التقرير السنوي الثاني عن نتائج وأثر عمليات الصندوق استنادا إلى العمليات التي جرى تقييمها عام 2003. وخلص التقرير الذي قدم إلى لجنة التقييم والمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول إلى النتائج العامة التالية:

- اعتبر أداء المشروع كبيرا في 80 بالمائة من المشروعات التي جرى تقييمها
- اعتبر أداء الشركاء كبيرا في 70 بالمائة من المشروعات التي جرى تقييمها
- اعتبر الأثر على الفقر الريفي كبيرا في 50 بالمائة من المشروعات التي جرى تقييمها

وخلص التقرير إلى عدد من النتائج المثيرة للاهتمام حيث توصل إلى أن أداء المشروعات كان قويا في مجالات تكوين رأس المال الاجتماعي وتمكين الناس، بينما كان الأثر متباينا في توفير الخدمات المالية للفقراء ومتواضعا في قضايا السياسات. ومازالت الاستدامة تمثل تحديا شأنها شأن حسن سير نظم الرصد والتقييم. وينطوي التقرير على عدد من المسائل بالنسبة للصندوق بما في ذلك ضرورة أن يكون أشد وضوحا فيما يخص أهدافه المتصلة بالفقر كيما يتمكن من العمل بفعالية أكبر فيما يتجاوز المشروعات وكشريك استراتيجي على الصعيد الوطني لاسيما في مجالي حوار السياسات واستقطاب الدعم.

أنشطة مكتب التقييم

قام مكتب التقييم خلال عام 2004، بتنفيذ أول برنامج عمل وميزانية له في إطار سياسة التقييم الجديدة للصندوق التي أقرها المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2003 والتي كان من نتائجها تغيير الجهة التابع لها مكتب التقييم إذ أصبح مسؤولا مباشرة أمام المجلس التنفيذي.

وفي عام 2004 أيضا، أصبح مكتب التقييم مسؤولا عن الإشراف على التقييم الخارجي المستقل للصندوق (انظر الصفحة 44) الذي يشمل الاضطلاع باستعراض مكتبي لـ 42 مشروعا وعن الأنشطة الميدانية في عشرة بلدان اختيرت عشوائيا واستعراض الموارد البشرية للصندوق وقضايا التسيير والمسائل المؤسسية.

واضطلع مكتب التقييم إضافة إلى هذه المهام بالأعمال التالية خلال عام 2004:

- إجراء تقييم مؤسسي للبرنامج التجريبي للإشراف المباشر الذي يقوم الصندوق ضمنه بالإشراف على 15 مشروعا ليطلع مباشرة على تنفيذ المشروعات
- تقييم أربعة برامج قطرية في بنن، وبوليفيا، ومصر، وإندونيسيا
- إجراء ثلاث عمليات تقييم مواضيعية – عن الزراعة العضوية في آسيا، واللامركزية في أفريقيا الشرقية والجنوبية، والتسويق والتنافس في أفريقيا الغربية والوسطى
- تقييم 15 مشروعا تضمن أربعة في آسيا والمحيط الهادي، وثلاثة في كل من إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، وإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وإقليم أفريقيا الغربية والوسطى، ومشروعين في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي

وقد وضع مكتب التقييم منهجية التقييم منهجية جديدة في تقييم البرامج القطرية موضع الاختبار في كل عمليات تقييم البرامج القطرية التي اضطلع بها خلال السنة. كما أنه نقح الإطار المنهجي لعمليات تقييم المشروعات من خلال صقل وتبسيط أسئلة التقييم الأساسية وتحديد طرق تنفيذ المنهجية على الصعيد الميداني بشكل أفضل.

ووفقا لسياسة التقييم، قام المكتب أيضا في عام 2004 باستعراض التقدير الأول للرئيس عن وضع اعتماد وتنفيذ توصيات التقييم وأعد تعليقاته على هذا التقرير الذي يقدمه الرئيس إلى المجلس التنفيذي سنويا. وسيتعين على مكتب التقييم أن يقدم تعليقاته المستقلة بما فيها قائمة بالتوصيات التي يجدها المستخدمون غير مجدية فتبقى بالتالي دون تنفيذ.

برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2005

تم إعداد برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2005 ونوقش مع لجنة التقييم التابعة للمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول ومع المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول. وناقشت لجنة مراجعة الحسابات ميزانية مكتب التقييم في نوفمبر/تشرين الثاني بناء على طلب المجلس التنفيذي بالاقتران مع ميزانية الصندوق الكلية.

والأولويات الرئيسية الأربع لعام 2005 هي التالية:

- مواصلة الإشراف على التقييم الخارجي المستقل للصندوق
- إجراء عمليات تقييم مختارة على مستوى المؤسسة والاستراتيجيات الإقليمية والبرامج القطرية وتقييمات مواضيعية وتقييمات لمشروعات
- إجراء عمليات التقييم المحددة التي تقتضيها سياسة التقييم لعرضها على المجلس التنفيذي ولجنة التقييم
- تطوير منهجية التقييم وتوسيع نطاقه

أنشطة لجنة التقييم عام 2004

نظم مكتب التقييم خمس دورات للجنة التقييم خلال السنة. وجرى استعراض اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي وأقرهما المجلس التنفيذي لاحقا في ديسمبر/كانون الأول. وفي مارس/ آذار قام أعضاء اللجنة وآخرون من أعضاء المجلس بزيارة ميدانية إلى إندونيسيا للمشاركة في حلقة عمل/مائدة مستديرة وطنية بمناسبة انتهاء تقييم البرنامج القطري. وأتاحت الزيارة لأعضاء اللجنة فرصة لزيارة المشروعات التي يدعمها الصندوق.

ومن القضايا الأخرى التي ناقشتها لجنة التقييم خلال السنة ما يلي:

- اقتراح برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2005
- التقرير السنوي الثاني عن نتائج وأثر عمليات الصندوق
- التقرير الأول للرئيس عن وضع اعتماد وتنفيذ توصيات التقييم مع تعليقات مكتب التقييم
- تقييم البرنامج القطري لإندونيسيا
- التقييم المرحلي لمشروع تنمية وديان المناطق المنخفضة الشرقية في إريتريا

وأعد رئيس اللجنة أربعة تقارير خطية وقدمها إلى المجلس التنفيذي لخص فيها مداولات اللجنة مركزاً أعلى القضايا الرئيسية وطارحا توصيات على المجلس ليقرها.

التقييم الخارجي المستقل للصندوق

من أهم الأنشطة التي اضطلع بها مكتب التقييم عام 2004 الإشراف على التقييم الخارجي المستقل، تلك العملية المهمة التي ستوفر مدخلات مباشرة للأنشطة ذات الصلة بالتجديد السابع لموارد الصندوق عام 2005.

ولقد اضطلع المكتب بمعظم أعمال التقييم الخارجي المستقل خلال عام 2004. أما عملية التقييم التي ستستكمل عام 2005، فإنها تتقدم بالسرعة المقررة وفق الاختصاصات التي حددتها اللجنة التوجيهية للتقييم الخارجي المستقل والأحكام المدرجة في التقرير الاستهلالي للتقييم. وقد قام مقدم الخدمة، أي الشركة المحدودة للمعلومات والتدريب والتنمية (ITAD)، بتقديم المواد المقررة في الوقت المحدد ومنها:

- تقرير الاستهلال
- تقرير الاستعراض المكتبي
- التقرير التجميعي عن عملها الميداني في عشرة بلدان مختارة إضافة إلى أوراق عمل قطرية عن كل من البلدان العشرة التي تمت زيارتها
- تقارير منفصلة عن استعراض الموارد البشرية للصندوق وعن التسيير والإدارة والترتيبات المؤسسية.
- مشروع التقرير الأول للتقييم الخارجي المستقل

نظم مكتب التقييم ثلاثة اجتماعات للجنة التوجيهية للتقييم الخارجي المستقل في يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول 2004 لمناقشة تقرير الاستهلال والتقرير التجميعي عن العمل الميداني والتقارير عن استعراض الموارد البشرية والتسيير والإدارة والترتيبات المؤسسية ومشروع التقرير النهائي عن النتائج.

وعملا بالمتطلبات التي حددها المجلس التنفيذي، فقد قدم مكتب التقييم تقرير حالة خطي عن الوضع الخاص بالتقدم الذي أحرزه التقييم الخارجي المستقل إلى كل دورة من دورات المجلس منذ سبتمبر/أيلول 2003. وستتم مناقشة مسودة التقرير النهائي مع المجلس التنفيذي في أبريل/ نيسان 2005.

المبادرات الرئيسية التي قام بها الصندوق في عام 2004

أمين خزانة رابطة المدخرات
والقروض المجتمعية في لوس نيفوس
فيسينوس وهو يفحص السجلات،
في كاماكارو، فنزويلا.

© IFAD, Ricardo Gaitan, 2000

مبادرة الصندوق لتعميم الابتكار

يقتضي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية حلولا جديدة وأكثر فعالية لتحديات قديمة ومشاكل جديدة: فليس ثمة خطة واحدة للتحول الريفي والحد من الفقر بصورة فعالة. والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، باعتباره المؤسسة العالمية الوحيدة المكرسة حصرا للقضاء على الفقر الريفي، هو مصدر النهج الجديدة في هذا المضمار. ولهذا السبب، يضطلع الصندوق في الوقت الراهن بتمويل مبادرة مدتها ثلاث سنوات لتوسيع نطاق قدراته في مجالات الابتكار، والتعلم، والتأثير– هي مبادرة تعميم الابتكار.

ويعمل الصندوق، من خلال مبادرة تعميم الابتكار، على تعزيز قدرته على اختبار ودعم الابتكارات التي يكون لها أثر إيجابي على فقراء الريف. وتم تصور المبادرة كمشروع ذي مرحلتين، مرحلة تحضيرية ومرحلة رئيسية. وتم تمويل المرحلة التحضيرية في عام 2004 من خلال المساهمة التكميلية للمملكة المتحدة وبريطانيا العظمى وشمال آيرلندا (انظر الصفحة 54 والحاشية 4) في التجديد السادس لموارد الصندوق.

واختتمت هذه المرحلة، التي استمرت من نوفمبر/ تشرين الثاني 2003 حتى سبتمبر/ أيلول 2004، بنجاح باكتمال الإطار التشغيلي للمرحلة الرئيسية للمبادرة وثمانية مشروعات صغيرة. ووقع الاختيار على هذه المشروعات من مجموعة من المشروعات عددها 19 مشروعا وفقا لدرجة الابتكار الكامنة في اقتراح المشروع والأثر المحتمل للابتكار.

وكانت المشروعات الثمانية التي وقع عليها الاختيار هي:

- النُهج الابتكارية للاستهداف في المشروعات المدفوعة بالطلب
- توسيع نطاق الممارسات الابتكارية لإدارة القطعان الصغيرة
- مبادرة تجريبية لتبادل المعلومات عن تمويل القروض الصغري
- الربط بين الإدارة الرشيدة للمياه والأراضي
- موقع الفقر الريفي على الإنترنت
- إقامة الشراكات من أجل الوصول إلى الأسواق وتطويرها
- تنمية القطاع الخاص وبناء الشراكات معه
- المبادئ التوجيهية للتحليل المؤسسي ونماذج التدريب

وقام موظفو الصندوق بتنفيذ هذه المشروعات. وفي خلال ستة أشهر كانت كل المشروعات قد أعدت تقارير مركبة وواحدا أو أكثر من المنتجات التالية: دراسات حالة، ومشروعات تجريبية، وعمليات جرد، وأدوات تصميم أو تنفيذ. كما اشتركت عدة أفرقة عمل تابعة للمشروعات في حلقات عمل أو مؤتمرات دولية مشتركة بين الوكالات.

وشملت الدروس المستفادة من مشروعات المرحلة التحضيرية الحاجة إلى:

- سد الفجوة بين التصميم والتنفيذ
- بناء شراكات جديدة
- تقييم مخاطر الابتكار
- الاعتراف بقيمة المعارف والأفكار التقليدية كنقاط انطلاق نحو الابتكار
- التسليم بأهمية حوار السياسات في إيجاد بيئة تمكينية للتغيير الدائم

واستخدمت هذه الدروس عند وضع الإطار التشغيلي للمرحلة الرئيسية لمبادرة تعميم الابتكار.

ويوضح الإطار التشغيلي الطريقة التي سيستخدم بها الصندوق الموارد المتاحة لتعزيز قدرته على الابتكار وتمهيد الطريق لبدء المرحلة الرئيسية. وعرض هذا الإطار على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2004 ووافق المجلس على بدء المرحلة الرئيسية.

الحضور الميداني: تعزيز حضور الصندوق في البلدان التي يعمل بها

خلافا لمعظم الوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، لا يوجد للصندوق تمثيل رسمي في البلدان المقترضة. وتعتمد الروابط بين هذه البلدان والمقر على البعثات التي يقوم بها الموظفون والخبراء الاستشاريون، والمؤسسات المتعاونة، وفي السنوات الأخيرة، على مجموعة متنوعة من مبادرات الحضور الميداني من خلال أطراف أخرى. وفي عام 2003، أذن المجلس التنفيذي للصندوق بتنفيذ برنامج تجريبي للحضور الميداني مدته ثلاث سنوات، من خلال 15 مبادرة بميزانية بلغت 3 ملايين دولار أمريكي.

وقد أنشئ البرنامج التجريبي للحضور الميداني لمساعدة الصندوق على تحقيق رؤيته وأهداف إطاره الاستراتيجي من خلال تعزيز أربعة أبعاد وتحقيق التكامل فيما بينها: تنفيذ المشروعات، وحوار السياسات، وبناء الشراكات، وإدارة المعرفة. وقد صمم البرنامج بطريقة مرنة تسمح بتنوع الترتيبات.

وتمت الموافقة على مبادرات الحضور الميداني في البلدان أو مجموعات البلدان التالية: الكونغو، نيجيريا، السنغال، إثيوبيا، ملاوي/جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا، الصين/ منغوليا/ جمهوريا كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، فييت نام، بوليفيا، هايتي، هندوراس/ نيكاراغوا، مصر، السودان، اليمن.

نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

في عام 2004، واصل الصندوق العمل بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، الذي يتوقع أن يدخل مرحلة التشغيل الكامل في عام 2005. وقد وضع برنامج تخصيص الموارد على أساس الأداء في عام 2003 لشحذ قدرة الصندوق على تخصيص الموارد وحوار السياسات بما يتماشى مع نطاق الفقر وحدته في بلد معين وحسب أداء السياسات والمؤسسات، وبخاصة في القطاع الريفي.

وكما هو الحال في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، سيطبق نظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء تطبيقا محايدا لتقدير الظروف في البلدان المستفيدة ومدى نجاح هذه البلدان في وضع أطر للحد من الفقر بطريقة مستدامة.

وبموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، سوف يتم تخصيص الموارد السنوية على دورات مدة كل منها ثلاث سنوات، على أن تغطي أول عملية تخصيص للموارد الفترة 2005 – 2007. وبناء على ذلك، تم تقدير البلدان، في عام 2004، لتعيين المخصصات التي ستقدم على مدى السنوات الثلاث التالية.

- وعلى مدى العام، نفذت الأنشطة التالية:
- وضعت منهجية لتقدير أداء البلدان، باستخدام مبادئ توجيهية ونماذج لتسجيل الدرجات، وتم تدريب الموظفين على المنهجية الجديدة.
- نفذت الأفرقة القطرية التابعة للصندوق عمليات تقييم الأداء القطري الفعلية.
- تم استعراض التقديرات على مستويات مختلفة داخل المنظمة.
- أجريت مشاورات مع البلدان بشأن المسائل التي شملتها التقديرات.
- عرضت على المجلس التنفيذي، في دورته المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2004 النتائج النهائية لدورة التقديرات التي أجريت في عام 2004، مع المخصصات القطرية التي أسفرت عنها.

وسوف تترجم قائمة البلدان المؤهلة الـ 137 بلدا التي أسفرت عنها هذه الأنشطة إلى إطار لبرنامج إقراض. ولا تعتبر مخصصات البلدان مبالغ مستحقة وسوف يستمر تحويل المخصصات إلى التزامات فعلية اعتمادا على القيمة الاستراتيجية المضافة للصندوق في كل بلد وعلى مدى توفر فرص الاستثمار الملائمة. وسوف يلتزم في قرارات الإقراض الفعلية بنظم ولوائح الصندوق المالية.

نظام قياس النتائج والأثر

في ديسمبر/ كانون الأول 2003، وافق المجلس التنفيذي على إطار تفصيلي لنظام قياس النتائج والأثر. وفي عام 2004، قدم الصندوق هذا النظام إلى أصحاب المصلحة على الصعيد القطري وقاد عملية اختيار المؤشرات بالنسبة إلى المشروعات المنفذة بالفعل. وسوف يقتصر الإبلاغ المبدئي عن النتائج على نتائج المستوى الأول (التقدم المادي) بالنسبة للمشروعات التي لم تصل بعد إلى منتصف المدة. وسوف يعتمد بدرجة كبيرة في استخلاص النتائج المعلنة على أنظمة الرصد والتقييم القائمة. وسوف تعرض أول معلومات يتم الحصول عليها باستخدام البيانات المستخلصة من مؤشرات نظام قياس النتائج والأثر على المجلس التنفيذي في أبريل/ نيسان 2005 كجزء من تقرير أداء الحافظة. والمتوقع أن يشمل هذا التقرير المعلومات الموحدة المتعلقة بالنتائج السنوية التي حققتها الفئات الرئيسية للمشروعات أو أنواع التدخلات. وسوف تشمل التقارير السنوية لاحقا مجموعة أكبر من المشروعات، بالإضافة إلى الإبلاغ عن القدرة على الأداء، والتغير في السلوك، والأثر.

وشكل في أوائل عام 2004 فريق مشترك بين الدوائر لتنسيق عملية التنفيذ واجتمع بصورة منتظمة على مدار العام. ويتوقع الفريق أن يتعلم دروسا قيمة في هذا الاختبار الأول لتحسين الجوانب التشغيلية للنظام. وبالإضافة إلى إعداد المبادئ التوجيهية التشغيلية للموظفين، انتهى الفريق من إعداد مسح قياسي للتقدير المعياري لمؤشرات الارتباط المتعلقة بالأثر، كسوء تغذية الأطفال ومؤشر أصول الأسرة لقياس التغيرات في الثروة/الفقر. وجرى اختبار المسح ميدانيا في عام 2004، كما تم التخطيط لمزيد من الدراسات التجريبية في عام 2005.

برنامج التغيير الاستراتيجي

في عام 2004، واصل الصندوق العمل في برنامجه للتغيير الاستراتيجي لتبسيط العمليات الإدارية بالاستعانة بسلة برامج حاسوبية تجارية متكاملة يطلق عليها PeopleSoft. وعلى وجه الخصوص:

- تم تنفيذ أنظمة جديدة لإدارة الميزانيات، والأصول، والتدفقات النقدية بنجاح، وأدخلت تحسينات على العمليات المتصلة بالأعمال ذات الصلة
- تم تثبيت أنظمة الموارد البشرية والرواتب الجديدة ووضعت بيانات رواتب تاريخية عن سنتين دعما لأنشطة استرجاع البيانات واستعدادا للتشغيل الكامل في عام 2005
- نفذت إجراءات لمراقبة الالتزام ولتحسين النظام مع تدريب الموظفين بحيث تكون جميع شعب الصندوق قادرة على تسجيل الالتزامات والموافقة عليها في ضوء ميزانياتها اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2005

ويجري التخطيط لإكمال مرحلة البرنامج الراهنة في أوائل عام 2005.

تعبئة الموارد في عام 2004

امرأة تحمل في يدها دفتر ادخار
ووديعة شهرية أثناء اجتماع
لأحد الاتحادات الائتمانية للمرأة
في قرية باورغودا، الهند.

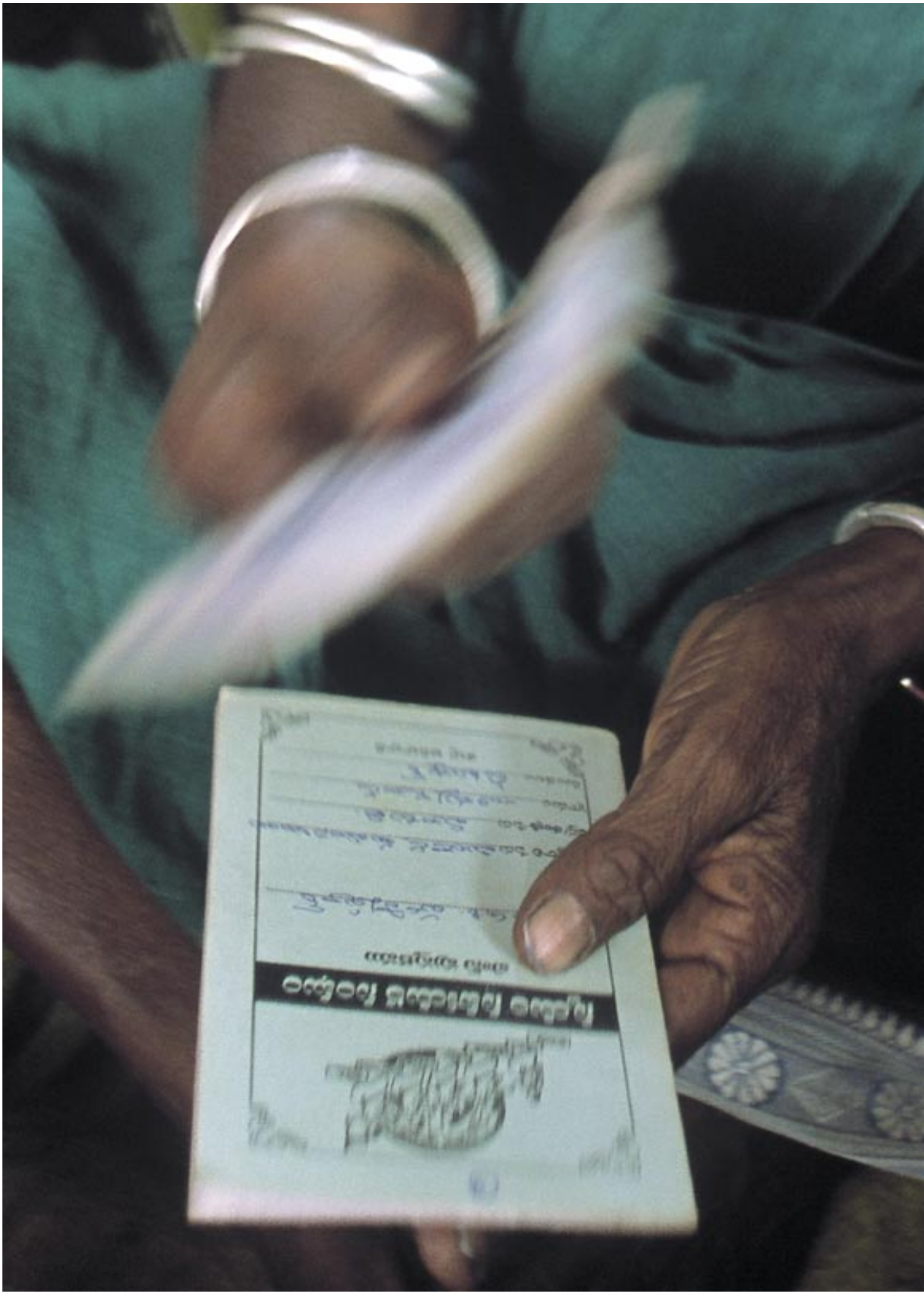

© IFAD, Radhika Chalasani, 2002

عند إنشاء الصندوق، قدمت الدول الأعضاء فيه مساهمات أولية من أجل تقديم القروض بشروط تيسيرية للدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض. وقامت الدول الأعضاء، كل ثلاث سنوات، طوعيا، بتجديد موارد الصندوق بناء على التشاور بين ممثليها ومع إدارة الصندوق. وعلاوة على ذلك، قدمت بعض البلدان المانحة أيضا أموالا متممة، على النحو المبين في موضع لاحق من هذا القسم.

المساهمات في تجديدات موارد الصندوق

في 1 يناير/كانون الثاني 2004، دخل الصندوق فترة السنوات الثلاث للتجديد السادس لموارده. وبحلول نهاية العام، تلقى الصندوق تعهدات بلغت قيمتها 505.7 مليون دولار أمريكي[4] أي ما يعادل 90.3 في المائة من التعهدات المستهدفة للتجديد السادس للموارد والبالغ قدرها 560 مليون دولار أمريكي. وبحلول 31 ديسمبر/كانون الأول، تلقى الصندوق تعهدات تبلغ قيمتها 440.4 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 87.1 في المائة من التعهدات وذلك في صورة وثائق مساهمات أو مدفوعات نقدية. وتبين القوائم المالية الموحدة في الملحقين هاء وهاء 1 تفاصيل المساهمات المقدمة للصندوق[5].

وفي عام 2004، بدأ الصندوق في التحضير للتجديد السابع لموارده. وسوف تبدأ المشاورات في عام 2005، بعد دورة مجلس المحافظين. وتمتد فترة التجديد السابع التي يجري تعبئة الموارد من أجلها من 2007 إلى 2009. ويستخدم نهج جديد، يركز على زيادة الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة هدف خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام 2015. وتكتسب جهود الصندوق الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية أهميتها من كون معظم الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم من سكان المناطق الريفية.

وفي أثناء العام، قام الصندوق بتعزيز الشعب المعنية في الصندوق بالسياسات وتعبئة الموارد بهدف التعاون بصورة أفضل مع البلدان في المسائل المتصلة بالسياسات وتنظيم بنية فعالة لنهج استراتيجي للتجديد السابع. وسوف يتزامن بدء عملية التشاور في سبتمبر/أيلول 2005 مع قمة الأمم المتحدة المعنية باستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تمويل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

تهدف مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى تقليص الدين الخارجي لأشد بلدان العالم فقرا وأكثرها ديونا. ومثلت هذه المبادرة، عندما اقترحتها البلدان الأعضاء ووافقت عليها حكومات العالم في عام 1996، خطوة مهمة إلى الأمام نحو وضع تخفيف عبء الدين ضمن إطار شامل للحد من الفقر. والهدف الرئيسي لهذه المبادرة، التي يديرها البنك الدولي، هو الوصول بأعباء ديون البلدان التي يتم تحديدها إلى مستويات مستقرة، تجنبا للمخاطرة بتبديد جهود التغيير والإصلاح بسبب استمرار الأعباء الثقيلة للديون ولخدمة الديون.

ويشارك الصندوق في المبادرة المعززة لديون البلدان الفقيرة المثقلة من أجل تخفيف أعباء الديون عن جميع البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز – أي التي وصلت في سياساتها إلى أداء مرضٍ – والبلدان التي هي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات وعليها مستحقات متأخرة (جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا – بيساو، وسيراليون).

4 يشمل تعهدات المساهمات التكميلية وهي مساهمات تقدم إلى موارد الصندوق العادية في إطار فترة تجديد الموارد ولا تترتب عليها حقوق تصويت ولكنها تدخل في حساب المستوى العام لتجديد الموارد.

5 المساهمات المقدمة للتجديد السادس للموارد بعملات غير دولارات الولايات المتحدة الأمريكية حولت في هذا الفصل على أساس سعر الصرف الثابت للتجديد السادس للموارد. وفيما يتعلق بالقوائم المالية تم تحويل المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء بعملات أخرى إلى دولارات أمريكية على أساس سعر الصرف السائد في السوق في تاريخ تلقي المدفوعات (انظر الملاحظة 2ج في القوائم المالية).

وتقدر التكلفة الإجمالية لصافي القيمة الحالية لمشاركة الصندوق في المبادرة الكاملة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنحو 234.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (344 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يعادل تكلفة إسمية تقريبية قيمتها 352.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (517.5 مليون دولار أمريكي).

ويمول الصندوق مشاركته في مبادرة الديون من موارده الخاصة ومن مساهمات خارجية. وإذا لم يتم تعويض تخفيف أعباء الديون بموارد داخلية وبمساهمات خارجية إضافية، فإن ذلك سيقلل الموارد المتاحة للالتزامات الجديدة في إطار برنامج الإقراض.

وأنشأ البنك الدولي الصندوق الائتماني لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لمساعدة عدد من مؤسسات تمويل التنمية على تمويل التكاليف التي تتحملها فيما يتعلق بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبينما قام العديد من الجهات المانحة للصندوق بتوجيه مواردها من خلال الصندوق الائتماني، لم يتم بعد إرساء مبدأ منح الصندوق حق الوصول إلى هذا الصندوق الائتماني. وحتى اليوم، فإن الصندوق الائتماني لا يمول إلا جزءا من التكاليف الإجمالية التي يتحملها الصندوق فيما يتعلق بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك عن طريق أموال مقدمة للصندوق يخصصها المانحون لأغراض معينة.

وتخصص نسبة تقترب من 40 في المائة من البرنامج الإقراضي التابع للصندوق لأفريقيا جنوب الصحراء، حيث تقع غالبية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونتيجة لذلك، فإن الصندوق معرض لتحمل جانب كبير من الآثار المترتبة على تكلفة مبادرة الديون.

ويتبع الصندوق مسارين رئيسيين لتعبئة موارد تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:

- تعبئة موارد إضافية إما بشكل مباشر للصندوق الائتماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع للصندوق (مثل الموارد التي قدمتها إيطاليا، ولكسمبرغ، وهولندا) أو من خلال الصندوق الائتماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع للبنك الدولي (أسهمت بهذه الطريقة بلجيكا، والمفوضية الأوروبية، وألمانيا، وآيسلندا، والنرويج، والسويد، وسويسرا)
- التماس مساندة الجهات المانحة من أجل الوصول إلى الموارد الأساسية للصندوق الائتماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع للبنك الدولي

وتلقى الصندوق المساهمات التالية لتخفيف أعباء الديون في إطار المبادرة في عام 2004:

• المفوضية الأوروبية	10 512 498	دولارا أمريكيا
• فنلندا	2 536 640	دولارا أمريكيا
• آيسلندا	250 000	دولار أمريكي
• هولندا	1 443 662	دولارا أمريكيا
• سويسرا	3 275 500	دولار أمريكي
• السويد	5 000 000	دولار أمريكي

الأموال المتممة

الأموال المتممة هي موارد خارجة عن الميزانية تقدمها البلدان الأعضاء لبرامج أو أنشطة معينة. وتدار هذه الأموال في إطار اتفاقيات شراكة ثنائية مع البلدان المانحة. وقد قدمت الأموال المتممة المشار إليها في هذا القسم لتمويل المبادرات البرنامجية، والمساعدات التقنية، والتقييم الخارجي المستقل (انظر الصفحة 44). ولا تشمل الأموال المتممة موارد التمويل المشترك، أو موارد الموظفين الفنيين المزاملين، أو الأموال المتممة المقدمة للمشروعات أو البرامج ذات الهدف المفرد، أو الأرصدة التي يديرها الصندوق بالنيابة عن المنظمات الشريكة الأخرى التي يستضيفها، كالصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، أو الآلية العالمية، أو الائتلاف الدولي المعني بالأراضي.

وفي عام 2004، تلقى الصندوق نحو 6 ملايين دولار أمريكي كأموال متممة جديدة من فنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، والبرتغال، وسويسرا، والمملكة المتحدة. وكانت إيطاليا أكبر المساهمين حيث بلغت مساهمتها 2.5 مليون يورو (3.06 مليون دولار أمريكي)، وجاءت بعدها في الترتيب هولندا بمساهمة قدرها 780 453 يورو (868 549 دولارا أمريكيا).

واستخدمت الأموال المتممة المقدمة من إيطاليا لتمويل الدراسات القطاعية والمواضيعية، والمنح والمساعدات التقنية التي يديرها الصندوق. وكانت مجالات التعاون الرئيسية هي:

- تعميم الاهتمام بالتمايز بين الجنسين والوعي به
- بناء قدرات فقراء الريف ومنظماتهم
- منع وقوع الصراعات والمساعدة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات المسلحة
- تمويل القروض الصغري وتنمية المشروعات الريفية
- حماية البيئة
- حوار السياسات المعني بمناصرة الفقراء كالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر

واستخدمت مساهمة هولندا لوضع خطة متوسطة الأجل للمشاركة في دعم عمليات استراتيجية للحد من الفقر، كما استخدمت في تمويل الأنشطة ذات الصلة بتقدير الأثر والتقييم ودراسات تقدير السياسات على مستوى القطاعات والقطاعات الفرعية، ودعم تعميم الاهتمام بالتمايز بين الجنسين في مشروعات الصندوق وبرامجه.

وأسهمت ألمانيا بمبلغ 313 391 يورو (576 469 دولارا أمريكيا) كتكلفة للشريحة الثالثة المخصصة لبرنامج تعميم الاهتمام بالتمايز بين الجنسين في أوروبا الوسطى والشرقية: وهو نهج موجه إلى المجتمع المحلي.

وساهمت فنلندا بمبلغ 000 350 يورو (450 422 دولارا أمريكيا) بموجب اتفاقية شراكة تم تمديدها لعامين. واستخدمت الأرصدة لتمويل الأنشطة ذات الصلة بوضع استراتيجية إقليمية للصندوق لآسيا ومنطقة المحيط الهادي، وهو نهج للصندوق يستهدف تنمية القطاع الخاص، وبناء الشراكات مع المنتدى الدائم للأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية والشبكات التابعة له.

وفي يونيو/حزيران 2004، وقعت مذكرة تفاهم بين المملكة المتحدة (إدارة التنمية في المملكة المتحدة) ورواندا والصندوق لتقديم منحة بمبلغ 000 200 جنيه استرليني (835 364 دولارا أمريكيا) لتغطية المساعدة التقنية المقدمة دعما للسياسة الزراعية الوطنية في رواندا.

وساهمت فرنسا بشريحة أولى بمبلغ 000 280 يورو (922 342 دولارا أمريكيا) لمشروع للتنمية الزراعية في إقليم الساحل بأفريقيا، يديره الصندوق. وسوف يركز هذا المشروع على تعزيز السياسات الوطنية المعنية بالتنمية الريفية، وبوجه خاص، إعداد وتنفيذ ورصد وثائق استراتيجية الحد من الفقر وسياسات التكامل الإقليمية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وقدمت البرتغال مبلغ 750 75 دولارا أمريكيا كقسط أول لتغطية تكاليف مكافأة مدير برنامج قطري برتغالي في شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية.

وقدمت سويسرا مبلغ مليون فرنك سويسري (386 847 دولارا أمريكيا) كشريحة أولى بموجب اتفاقية الإدارة الجديدة بين الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والصندوق للمرحلة الثانية من الشراكة المعنية بفعالية التنمية من خلال التقييم، وقسطا نهائيا قيمته 500 2 دولار أمريكي مستحق عن تنظيم الاجتماع السنوي لشراكة المعرفة العالمية في سنة 2003، الذي استضافه الصندوق في روما.

ويتضمن الجدول التالي ملخصا للأموال المتممة والمساهمات في التقييم الخارجي المستقل للصندوق في عام 2004 (انظر الصفحة 44).

الجدول 2

الأموال المتممة والمساهمات في التقييم الخارجي المستقل التي حصل عليها الصندوق في عام 2004
(المبالغ بالدولار الأمريكي)

البلد	الأموال المتممة	المساهمات في التقييم الخارجي المستقل
كندا		228 000
ألمانيا	469 576	
فنلندا	422 450	
فرنسا	342 922	
إيطاليا	3 060 125	
هولندا	549 868	
البرتغال	75 750	
السويد		100 000
سويسرا	849 886	
المملكة المتحدة	364 835	
المجموع	**6 135 412**	**328 000**

وضع السياسات والحوار بشأنها

رجال يقلّبون عصير قصب السكر
المركز في أحد معامل تكرير
السكر في مدينة مالاوي، مصر.

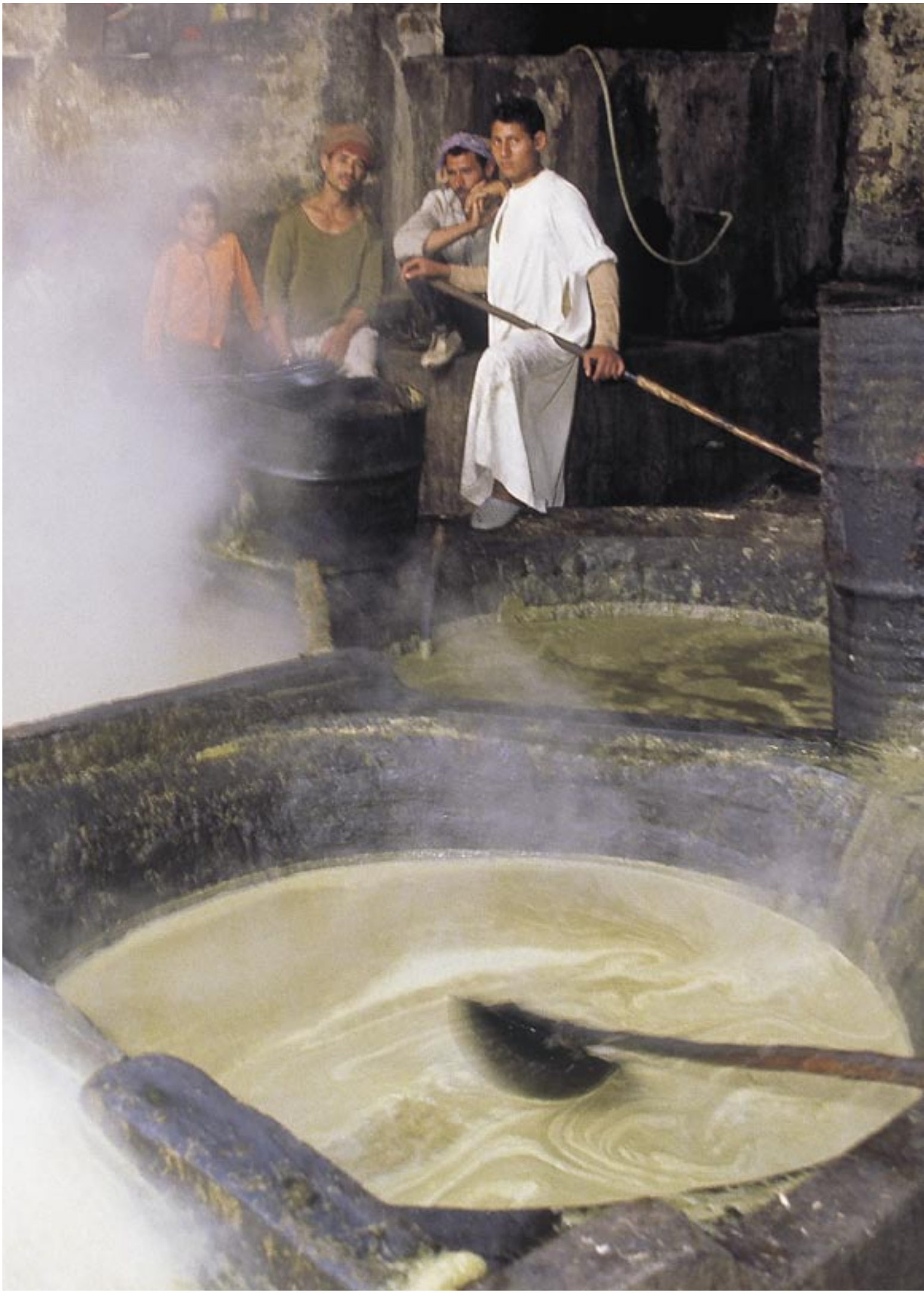

© IFAD, Giuseppe Bizzarri, 1991

وضع السياسات

مهمة وضع سياسات الصندوق

في عام 2004، حددت شعبة السياسات الجديدة في الصندوق دورها داخل المنظمة ورسم هذا الدور، وتوصل إلى توافق في الآراء بشأن وظائفه وتعيين موظفيه، ونتيجة لذلك أصبح القسم يتكون من مجموعة أساسية صغيرة تركز على أهداف معينة.

والوظائف الرئيسية للشعبة هي:

- تيسير عملية وضع سياسات الصندوق
- بناء توافق في الآراء بشأن قضايا السياسات
- بيان نتيجة هذه العمليات في شكل منتجات سياساتية للصندوق، من خلال حوار السياسات وفي المحافل الدولية

وتعمل الشعبة أيضا على بقاء الصندوق على علم بالاتجاهات العالمية والحوار العالمي بشأن مسائل التنمية، وتنسيق استجابة المنظمة ومدخلاتها في هذا الحوار.

منتدى السياسات

كان من أهم مبادرات الشعبة في عام 2004، تنظيم منتدى السياسات الذي يهدف إلى الجمع بين موظفي الصندوق وإدارته في مناقشات غير رسمية حول القضايا المواضيعية حال ظهورها ومناقشتها من قبل المجتمع الدولي. ويعمل المنتدى كهيئة مركزية تجرى فيها مناقشة سياسات الصندوق بشأن الفقر الريفي، وصوغ هذه السياسات والاتفاق عليها. كما يسهم في عمليات إدارة المعارف، وبناء الذاكرة المؤسسية وتطوير أداء الموظفين.

وعادة ما يكون منتدى السياسات خطوة واحدة في عملية أكبر، تستخدم في الغالب كعملية مبدئية لشحذ الأفكار فيما يتعلق بالمبادرات أو قضايا السياسات المهمة. وفي هذه الحالة، قد يجري إعداد وثيقة أو موجز للسياسات بناء على نتائج المناقشة. كما يمكن أن يمثل المنتدى بداية شراكة جديدة أو تعاون جديد. وهذا هو ما حدث بالنسبة للمنتدى المعني بالشراكة مع منظمات المزارعين، الذي عقد في أكتوبر/تشرين الأول 2004 وحضره ممثلون عن ثمانٍ من جماعات المزارعين من جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، يجري الآن النظر في إنشاء منتدى للمزارعين كأحد معالم مجلس المحافظين. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تنظم حلقة دراسية تحت عنوان المنظمات، والسياسات والأسواق ذات الصلة بالمزارعين لعدد كبير من جماعات المزارعين على هامش الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين.

وقد عقدت ثمانية اجتماعات لمنتدى السياسات في عام 2004 لمناقشة الموضوعات التالية:

- كيفية عمل منتدى السياسات
- مبادرة تعميم الابتكارات
- مجلس المحافظين في عام 2005
- قضايا السياسات المتعلقة بالتجديد السابع لموارد الصندوق
- اشتراك الصندوق في حوار السياسات: تجاوز العبارات الإنشائية
- إنشاء نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: المضي قدما
- نحو شراكات جديدة مع منظمات المزارعين
- الحضور الميداني للصندوق

سياسة تمويل المنح

تمشيا مع سياسة الصندوق المعدلة لتمويل المنح التي اعتمدت في ديسمبر/ كانون الأول 2003، شكل برنامج المنح لعام 2004 (بما في ذلك المبالغ المحولة إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج) (انظر الحاشية 2 بالصفحة 16) نسبة 10 في المائة من برنامج عمل الصندوق. وكما تقتضي هذه السياسة، تم تخصيص موارد المنح مناصفة بين نافذتين تستبعد كل منهما الأخرى: نافذة قطرية، ونافذة إقليمية أو عالمية.

وبعد الموافقة على السياسة المنقحة لتمويل المنح، وضعت المبادئ التوجيهية والإجراءات الشاملة لتنفيذ برنامج المنح في النصف الأول من عام 2004 وبدأ تطبيقها في شهر يوليو/تموز. وقد استمدت إجراءات البرنامج وهياكله من السياسة المنقحة والأهداف الاستراتيجية الجديدة وطرائق التخصيص المقترحة فيها. وتضمنت مجموعة أكثر تماسكا وتنسيقا من القواعد المتعلقة بالتسيير الإداري والمالي الداخلي، وبالاستعراض الداخلي وآليات الموافقة. واستندت إدارة جميع المنح إلى عملية دقيقة للفرز، والاستعراض، والموافقة، وتم اختيار المنح المعتمدة في عام 2004 بموجب نهج شامل، وشفاف، وتنافسي في آن واحد. (لمزيد من المعلومات عن المنح المعتمدة في عام 2004 انظر الصفحات من 114 إلى 117).

وثيقة التجارة والتنمية الريفية

وضع الصندوق مسودة لوثيقة بشأن تنظيم الأسواق ونشوئها لتكون نقطة تنطلق منها مناقشات أفرقة الخبراء في اجتماع مجلس المحافظين في عام 2004. وأوضحت الوثيقة أن جميع سكان الريف يعتمدون في واقع الأمر على الأسواق للحصول على السلع اللازمة للتنمية البشرية والاجتماعية والمادية الخاصة بهم. وفي معظم الأحوال، يقتضي الحد من فقر هؤلاء الأشخاص وجود روابط أفضل بين صغار المنتجين الفقراء والأسواق المتطورة، مما يستلزم قيام أنواع جديدة من العلاقات مع مجموعة متنوعة من المؤسسات المحلية الرسمية أو المحلية الأخرى، والمجتمع المدني، والقوى الفاعلة في السوق، بما فيها كيانات القطاع الخاص المتوسطة أو الكبيرة.

واستندت الوثيقة إلى المنطق القائل بأن هناك حاجة متزايدة تقتضي النظر إلى مسألة الأسواق والفقراء في إطار نتائج العولمة وليس في إطار التغيرات التي تطرأ على نظم التجارة فحسب. ويتعين على المنتجين الريفيين الفقراء، والحكومات، والجهات المانحة الإجابة عن بعض الأسئلة الأساسية مثل:

- كيف يمكن تقليل اعتماد صغار المزارعين على الصادرات التقليدية إلى أسواق البلدان المتقدمة
- كيف يمكن تنويع المنتجات بالاتجاه إلى منتجات ذات قيمة أعلى
- كيف يمكن إدخال سلسلة القيمة المضافة– بدءا من تحسين التصنيع ومراقبة الجودة حتى معالجة المسائل المتعلقة بتصاعد التعريفة الجمركية
- كيف يمكن صياغة علاقات يتم فيها تبادل المنفعة مع القطاع الخاص الكبير
- إلى أي مدى ينبغي التركيز على أسواق البلدان المتقدمة– في مقابل التركيز على الأسواق الإقليمية، والقطرية، والمحلية في البلدان النامية

وخلصت الوثيقة إلى أنه إذا ما عولجت هذه المسائل بصورة فعالة، سوف يصبح بمقدور كثير من سكان الريف الفقراء الحصول على سبل عيش أكثر أمنا واستدامة بالاشتراك في عمليات الأسواق، ليس على المستوى الداخلي فحسب، بل أيضا، وبصورة متزايدة، من خلال نظام تجارة مفتوح مستند إلى قواعد محددة.

حوار السياسات

شهدت السنوات الأخيرة تحولا تدريجيا في تركيز مشاركة الصندوق في حوار السياسات. ففي البدء، كان الهدف هو جعل مشروعات الصندوق وبرامجه تعمل بصورة أفضل؛ أما الآن، فقد أصبح الهدف الأعم هو إدخال التغييرات السياساتية اللازمة لإيجاد بيئة تساعد على الحد من الفقر الريفي وعلى التنمية الريفية.

ويركز الصندوق في استراتيجيته على تقديم الدعم على الصعيد المحلي، وبخاصة للمنظمات المعنية بسكان الريف الفقراء حتى تستطيع أن تمثل بصورة أكثر اتساقا وفعالية مصالح سكان الريف الفقراء. ومما له أهمية حاسمة أن يقترن هذا الدعم وبناء القدرة بجهود تهدف إلى ربط هذه المنظمات بالعمليات المؤسسية المحلية والقطرية.

المشاركة المتجددة في عمليات استراتيجية الحد من الفقر

أصبح ينظر، بصورة متزايدة، إلى عمليات استراتيجيات الحد من الفقر باعتبارها عمليات تنطوي على إمكانية وضع إطار مساءلة متبادلة على المستوى القطري لحوار السياسات ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعترف باستراتيجيات الحد من الفقر أيضا كوسيلة للتشجيع على المزيد من المواءمة بين المبادرات الإنمائية.

وفي عام 2004، أعد الصندوق وثيقة تتعلق بالنهج اللازمة لتعزيز دعمه لاستراتيجيات الحد من الفقر التي يضطلع بها على الصعيد القطري. وأوردت الوثيقة أربعة مجالات رئيسية للمشاركة:

- التوضيح والتنسيق المطردين لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية واستراتيجيات الحد من الفقر على المستوى القطري
- بناء القدرات
- إقامة شبكة معرفية لدعم التعلم، والنشر، وحوار السياسات والتحالفات الاستراتيجية
- تعميم الآثار المترتبة على اشتراك الصندوق بصورة أكثر انتظاما في عمليات استراتيجيات الحد من الفقر ودمجها في عمليات الصندوق المؤسسية

واستضاف الصندوق ثلاثة اجتماعات للتعلم أثناء العام، اشترك في رعايتها البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون التقني وحضرها ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة في روما وشركاء آخرون ثنائيون ومتعددو الأطراف.

وشملت هذه الاجتماعات:

- حلقة دراسية للتعريف بمكونات استراتيجية الحد من الفقر والمسائل المتعلقة بالعمليات، والتوترات، والمفاضلات في التنفيذ وتقدير الأثر
- حلقة عمل للاستعراض المرحلي معنية بتحليل الفقر والأثر الاجتماعي والسياسة الزراعية في البلدان التي تطبق فيها استراتيجية الحد من الفقر
- حلقة دراسية غير رسمية عن استعراض البنك الدولي/صندوق النقد الدولي لعام 2004 للتقدم المحرز في مجال تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر

التفاعل مع المنتديات العالمية والإقليمية المعنية بالسياسات

يوفر اشتراك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في العمليات الحكومية الدولية فرصة للمنظمة للدعوة واستقطاب الدعم نيابة عن فقراء الريف.

لجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج

في عام 2004، أعاد الأمين العام للأمم المتحدة تعيين رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لفترة أخرى مدتها سنتان رئيسا للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، وهي إحدى اللجان الرئيسية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة. وفي عام 2004، ركزت هذه اللجنة، بوصفها هيئة تنسيق السياسات الرئيسية، وهي هيئة تحظى بأهمية على صعيد منظومة الأمم المتحدة، على الأعمال التحضيرية لاستعراض عام 2005 لتنفيذ إعلان الألفية، من أجل سد الفجوة الرقمية، وتعزيز التنسيق والتضافر لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري.

مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي

عزز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تعاونه مع الاتحاد الأفريقي في إطار بعض المناسبات البارزة في عام 2004. ففي يوليو/تموز، شارك الصندوق في المؤتمر الوزاري الثاني للاتحاد الأفريقي وفي مؤتمر القمة في أديس أبابا في إثيوبيا. وكانت القمة ذات أهمية كبيرة للصندوق بسبب عدة تطورات مؤسسية والتزامات تتعلق بأعضاء الاتحاد الأفريقي، وبصفة خاصة اعتماد الإعلان المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في إفريقيا في قمة الاتحاد الأفريقي التي عقدت في مابوتو، موزامبيق (2003). وأتاح مؤتمر قمة يوليو/تموز فرصة للصندوق لتعزيز الشراكات وتلقي معلومات عن الدعم الذي يقدمه الصندوق إلى أعضائه من الدول الأفريقية.

وشارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بصفته عضوا كامل العضوية في اللجنة التحضيرية للقمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بالزراعة والمياه التي عقدت في سرت، ليبيا، في فبراير/شباط 2004. وتوجت القمة باعتماد الإعلان المتعلق بتحديات التنمية المتكاملة والزراعة المستدامة وموارد المياه في إفريقيا.

وفي سبتمبر/أيلول 2004، أسهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في القمة الاستثنائية عن العمالة والتخفيف من حدة الفقر الذي عقده رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في أواغادوغو، بوركينا فاسو. وفي هذه القمة تعهد قادة إفريقيا بوضع توفير فرص العمل والحد من الفقر في مكان الصدارة من رؤاهم وخططهم الإنمائية. وتعهد الصندوق من جانبه بإيلاء المزيد من الاهتمام في برامجه لبطالة الشباب.

صندوق الأوبك للتنمية الدولية

في عام 2004، تم تعزيز التعاون المستمر منذ وقت بعيد بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) بتبادل الزيارات على أعلى مستوى. فقد قام المدير العام لصندوق الأوبك المنتخب حديثا بزيارة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في فبراير/شباط وألقى كلمة في مجلس المحافظين، وفي أبريل/نيسان، قام رئيس الصندوق بزيارة صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط في فيينا. وأتاحت هاتان الزيارتان فرصة لزيادة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المؤسستين، واستعراض البرامج الجارية ومناقشة عمليات التمويل المشترك المقترحة للفترة 2005–2007. وقد تم تحديد 16 مشروعا جديدا، وستستمر كلتا المنظمتين في دراستها. كما ناقش الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك إمكانية إنشاء برنامج تمويل تشغيلي مشترك بينهما.

وقد عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على مدى الـ 25 سنة الماضية مع صندوق الأوبك في 52 مشروعا في 32 بلدا، شارك فيها صندوق الأوبك بتمويل مشترك تزيد قيمته على 220 مليون دولار أمريكي مقابل 575 مليون دولار أمريكي أسهم بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد ارتفعت مساهمة صندوق الأوبك ارتفاعا حادا على مدى السنوات الخمس الماضية، فزاد عن ثلث إجمالي التمويل المشترك خلال تلك الفترة. ومول الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من جانبه 29 مشروعا في دول أعضاء في صندوق الأوبك: 6 منها في الجزائر، و12 في إندونيسيا، و 7 في

نيجيريا، و4 في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وقد جذبت هذه المشروعات تمويلا مشتركا كبيرا وبلغ إجمالي تكلفتها الاستثمارية نحو 1.4 مليار دولار أمريكي.

المنتدى الإنمائي الأفريقي الرابع

في أكتوبر/تشرين الأول 2004، شارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المنتدى الإنمائي الأفريقي الرابع– المعنون الإدارة من أجل إفريقيا متقدمة – وهي مبادرة قادتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا ونظمت بالاشتراك مع مصرف التنمية الأفريقي ولجنة الاتحاد الأفريقي. وبحث المجتمعون في المنتدى سبل تحسين التسيير والإدارة في إفريقيا اليوم وأسهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المناقشات المتعلقة بالحكم الرشيد والمساءلة. وقد زاد تحول الكثير من الدول من نظم الحكم الشمولية إلى نظم حكم ديمقراطية جماعية خلال العقد الماضي من مطالبة المواطنين بإيجاد هياكل وخدمات إدارية فعالة وتقوم على المشاركة.

وثمة توافق في الآراء على نطاق واسع بأن إقامة حكم رشيد أمرٌ لا غنى عنه لتحول اقتصاد إفريقيا. وقد وفر المنتدى فرصة للمشاركة من أجل تكوين فهم أعمق لأبعاد الحكم الرشيد، ومواجهة التحديات الرئيسية، وتنسيق المبادرات، ووضع الخطط. وتوصل المنتدى إلى استراتيجيات واقعية لممارسات الحكم الرشيد، تقوم أساسا على تحديات بناء القدرات على المستويات الوطنية وشبه الإقليمية والقارية.

الجزء الرفيع المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

في يونيو/حزيران 2004، اشترك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وشركاؤه، وبصفة خاصة الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، في الجزء الرفيع المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الذي عقد في نيويورك. وكان موضوع الدورة هو تعبئة الموارد وإيجاد بيئة تمكينية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد 2001–2010 لصالح أقل البلدان نموا.

وقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في روما، وهي برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، إسهاما مشتركا في الجزء الخاص بالتنسيق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار النهج المنسق والمتكامل لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية. واعتمد ذلك على الجزء الرفيع المستوى في عام 2003. وكانت إحدى النتائج الرئيسية في هذا القطاع في عام 2004، اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا يحدد الأولويات لنهج منسق ومتكامل للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية الريفية. وورد في ذلك القرار عدد من العناصر الواردة في سياسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مثل الصلة بين القضاء على الفقر الريفي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عرضا عاما لأنشطته في مجال تعميم منظور التمايز بين الجنسين أمام فريق منفصل في الجزء الرفيع المستوى، واقترن ذلك بتجديد الالتزام المؤسسي والتدابير الرامية لكفالة تشجيع تعميم منظور التمايز بين الجنسين.

المؤتمر العالمي المعني بتوسيع نطاق عملية الحد من الفقر

في مايو/أيار 2004، اشترك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المؤتمر العالمي المعني بتوسيع نطاق عملية الحد من الفقر الذي عقد في شنغهاي، الصين. وعقد المؤتمر برعاية مشتركة من البنك الدولي وحكومة الصين. وقد شارك في المؤتمر أكثر من 000 1 من صانعي السياسات، والعاملين في مجال التنمية، والأكاديميين، والمسؤولين التنفيذيين في القطاعين العام والخاص ورجال الإعلام وممثلي السياسات، فضلا عن رؤساء دول وحكومات أوغندا والبرازيل وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة.

استهدف المؤتمر أن يعرف من البلدان النامية ما ينجح وما لا ينجح في عملية التنمية الاقتصادية. ومؤتمر شنغهاي هو أول مؤتمر من نوعه يسعى للتعرف على حلول تم إعدادها في البلدان النامية من أجل البلدان النامية. وقدم الصندوق الدولي أربع دراسات حالة من الصين ونيبال وبيرو وفييت نام، كما شارك وفد الصندوق في عدد من الجلسات.

مشروع الألفية

ما برح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يشارك مشاركة فعالة في مشروع الأمم المتحدة للألفية، وهو هيئة استشارية مستقلة مكلفة من الأمين العام للأمم المتحدة بوضع خطة عمل محددة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومُثِّل الصندوق في فريق الخبراء المعني بمشروع الألفية وفرقة العمل الأولي التابعة له والمعنية بالفقر والتنمية الاقتصادية. وتمثل الهدف الرئيسي للصندوق في توجيه عمل مشروع الألفية صوب الفقر الريفي والقضايا المتصلة به، بما في ذلك قضايا الشعوب الأصلية، والأقليات، والجماعات المهمشة الأخرى. وساعد الصندوق في وضع نهج مشروع الألفية لتقدير قضايا الفقر الريفي واقتراح حلول لها، وفي إبراز أهمية التمكين وبناء القدرات في مساعدة المنتجين الريفيين على العمل بصورة أفضل في الأسواق الناشئة.

مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في إفريقيا – مؤتمر التجارة والاستثمار الآسيوي الأفريقي

عقد مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في إفريقيا – مؤتمر التجارة والاستثمار الآسيوي الأفريقي الذي اشترك في تنظيمه حكومة اليابان، والأمم المتحدة، والائتلاف العالمي من أجل إفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي في طوكيو في نوفمبر/تشرين الثاني 2004. وأسهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المؤتمر بعرض خبراته التي اكتسبها من مشروعاته في إفريقيا في مجال التجارة والوصول إلى الأسواق. وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو تشجيع التجارة والاستثمار بين إفريقيا وآسيا. وساعد تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في تعزيز قدرة الإقليمين على الاستفادة من الإمكانات الكبيرة لزيادة التجارة والاستثمار بينهما. ويقدم الجانب الآسيوي فوائد الأداء الاقتصادي الذي يتميز بمعدل نمو مرتفع ومستدام، وبنصيب متزايد في التجارة العالمية، ووجود مستثمرين دوليين نشطين، وتكنولوجيا معلومات جديدة وموارد بشرية وسوق ضخمة. ويقدم الجانب الأفريقي إدارة محسنة، وأداءً اقتصاديا أفضل نتيجة للإصلاحات الاقتصادية، وسوقا محتملا لأكثر من 600 مليون نسمة، وموارد طبيعية ضخمة، وقطاعا خاصا جاهزا للدخول في أعمال مع آسيا.

الاتحاد البرلماني الدولي

في أبريل/نيسان 2004، حضر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤتمر الجمعية 110 للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في مكسيكو سيتي. وقد تلقت المنظمة دعوة من اللجنة الدائمة الثانية التابعة للاتحاد المعنية بالتنمية المستدامة والتمويل والتجارة لتقديم وثيقة معلومات أساسية عن التجارة والتنمية الريفية؛ وبصفة خاصة عن الفرص والتحديات أمام فقراء الريف. ومكّن الاجتماع الصندوق من تكثيف شراكته مع الاتحاد البرلماني الدولي. والبرلمانيون هم قادة الفكر وممثلو الشعوب، ومن ثم فهم يؤدون دورا حاسما في الدعوة، وزيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية على المستويات المحلية والوطنية والدولية، ويشكلون السياسات الوطنية والعمليات المتعلقة بالميزانية.

الحلقة الدراسية لبلدان الشمال الأوروبي بشأن السياسات

نظم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووزارة الخارجية النرويجية حلقة دراسية لبلدان الشمال الأوروبي مشتركة بشأن السياسات بعنوان تأمين مستقبل أفضل لفقراء الريف. وناقشت الحلقة الدراسية التي عقدت في أوسلو في نوفمبر/تشرين الثاني 2004، كيف يمكن لبلدان الشمال الأوروبي والصندوق أن يساعدوا في تعزيز قدرة البلدان النامية وفقراء الريف ومنظماتهم على القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتبين سياسات التعاون الإنمائي لبلدان الشمال الأوروبي بجلاء أن التنمية الريفية والزراعية والقضاء على الفقر الريفي عنصران ضروريان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحضر الحلقة مشاركون من كل بلد من بلدان الشمال الأوروبي ومن الوزارات ومن الوكالات الثنائية.

المحافل الأخرى في مجال السياسات

خلال العام المنصرم، اشترك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عديد من التجمعات الحكومية الدولية الأخرى المعنية بالسياسات والتي أجرت تقديرات للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وحددت الإجراءات الإضافية التي يتعين القيام بها للتعجيل بخطى التقدم. ومن أمثلة هذه التجمعات اجتماعات اللجنة الإنمائية التابعة للبنك الدولي التي تعقد مرة كل سنتين وصندوق النقد الدولي ومؤتمر قمة قادة العالم للعمل من أجل مكافحة الجوع والفقر.

ودور اللجنة الإنمائية، المؤلفة من وزراء مالية يمثلون بلدانا أو مجموعات بلدان في مجالس إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هو إسداء المشورة إلى هذه الهيئات بشأن القضايا الإنمائية الحاسمة. وفي عام 2004، شملت هذه القضايا تحسين فعالية التنمية، وطرائق تمويل التنمية، ودور القطاع الخاص في التنمية. وقد سعى الصندوق إلى تذكير اللجنة بأن التقدم الأكبر في التغلب على الفقر لا يمكن أن يتحقق دون زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية.

عقد مؤتمر قمة قادة العالم المعني بـ: العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر. بدعوة من كل من أسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا والأمين العام للأمم المتحدة، عشية انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2004. وجمع هذا اللقاء قادة ومسؤولين كبار من 110 بلدان، بينهم أكثر من 50 رئيس دولة، لإعادة التأكيد على التزامهم بالعمل من أجل مكافحة الجوع والفقر وعلى الدور المحوري للأمم المتحدة في هذه الجهود. وأكد رئيس الصندوق أهمية تهيئة الفرص لفقراء الريف لاستخدام مهاراتهم ومعارفهم في التغلب على الفقر، بإعطائهم، مثلا، فرصة أكثر عدلا في الوصول إلى الأسواق.